وزارةالتعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الإقتصادية

الرقم التسلسلي:..... /2019

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

دفعـــــة: 2019

الميدان: علوم اقتصادية، علوم تجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد كمي

اثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على ظاهرة البطالة في الجزائر

دراسة قياسية للفترة 1990-2017

من إعداد الطالب:

-زقا أمين

تحت إشراف الأستاذ:

بنشوري عيسى

نوقشت أمام اللجنة المكونة من الأساتذة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
طه بن الحبيب	استاذ محاضر –أ–	رئيسا
بنشوري عيسى	استاذ محاضر –أ–	مشرفا ومقررا
عابئ وليد	استاذ مساعد –أ–	عضوا مناقشا

السنةالجامعية:2018 /2019

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر وتقدير

الشكر والحمد و الثناء لله تعالى
على ما وهبنا من النعم

فقد أحيانا من عدم وهدانا من ضلالة
وعلمنا من جهالة

وعافانا اوانا وكسانا، فلله الحمد
كما ينبغي لجلالوجهه وعظم سلطانه.

كما أتوجه بجزيل الشكر وعظيم
التقدير وخالص الامتنان

الى الأستاذ بنشورى عيسى لقبوله
الاشراف على هذه المذكرة

ولما أفادني به من نصائح سديدة
وتوجيهات رشيدة

وصبره معي الى اخر المطاف.

وأشكر كل من ساعدني من قريب أو
بعيد على انجاز هذا البحث

زقا أمين

إهداء

الى قرة العين ... الى من جعلت الجنة تحت قدميها ..

الى التي حرمت نفسها وأعطتني، ومن نبع حنانها سقتني...

الى من وهبتني الحياة...منحتني الحب والحنان...ربتني بلطف...

تلكالمرأة العظيمة...صديقتي

وحبيبتيأمي الحنونة والغالية على حياتي

الى أعظم الرجال صبرا ورمز الحب والعطاء...
الى الذي تعب كثيرا من أجل راحتي... وافني

حياته من اجل تعليمي الى ذلك الرجل العظيم
.....أبي العزيز.

الى من جمعتني معهم ظلمة الرحم،... الى من يعيش في ظل وجودهم أهلي.....

اخوتي واخواتي : جلال ، عبد الرحمان، روميسة، أمال ،وزوجة أخي ،

وكي لا أنسي أبناء أخي وأختاي : سفوان ، اياد ، ألاء الرحمان، شراز، رسيل

أمين

قائمة
المحتويات

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
مقدمة	**أ**
1. اشكالية الدراسة	أ
2. فرضيات الدراسة	**ب**
3. اهمية الدراسة	**ب**
4. اسباب اختيار الدراسة	**ب**
5. اهداف الدراسة	**ب**
6. المنهج المستخدم	**ج**
7. حدود الدراسة	**ج**
8. خطة الدراسة	**ج**
الفصل الأول: الاطار النظري	
تمهيد	**06**
المبحث الأول:عموميات حول المتغيرات الاقتصادية والبطالة	**07**
المطلب الأول: الإطار المتغيرات الاقتصادية	**07**
المطلب الثاني:ماهية البطالة	**16**
المطلب الثالث :العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والبطالة	**21**
المبحث الثاني: دراسة تطبيقية حول المتغيرات الاقتصادية و البطالة	**23**
المطلب الأول: الدراسات السابقة	**23**
المطلب الثاني: مقارنة الدراسات السابقة مع الدراسات الحالية	**27**

خلاصة الفصل	**31**
الفصل الثاني :الاطار التطبيقي	
تمهيد	**33**
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة	**34**
المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة.	**34**
المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة.	**35**
المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها	**41**
المطلب الأول: عرض النتائج	**41**
المطلب الثاني: مناقشة النتائج	**59**
خلاصة الفصل	**62**
خاتمة	**64**
نتائج الدراسة	**65**
الاقتراحات	**66**
قائمة المصادر والمراجع	/
الملاحق	/

الجدول	الصفحة

فهرس الجداول

جدول رقم(1.1):مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية	27
جدول رقم(2.1):مقارنة بين الدراسات السابقة العربية والدراسات الحالية	29
جدول رقم(3.1):مقارنة بين الدراسات السابقة الأجنبية والدراسة الحالية شكل رقم : مخطط الشجرة	30
جدول رقم03 : نتائج إختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة	44
جدول رقم04 :إختبار السببية	49
جدول رقم 05: درجة التأخير للنموذج	50
جدول رقم 06:إختبار الأثر	51
جدول رقم07:إختبار القيمة العظمى	52
جدول رقم08 : معلمة الأجل الطويل (معامل تصحيح الخطأ)	53
جدول رقم 09: تحليل التباين لنموذج أشعة الإنحدار الذاتي جدول	56
رقم10:إختبارالإرتباطالذاتي بين الأخطاء للنموذج	57
جدول رقم11: إختبار عدم ثبات التباين للنموذج	57
جدول رقم12 :إختبار التوزيع الطبيعي	58

فهرس الاشكال

الشكل	الصفحة

شكل رقم01 : الرسومات البيانية للسلاسل الزمنية الأصلية	42
الشكل رقم 02: دوال الإستجابة لنموذج أشعة الإنحدار الذاتي	43
الشكل رقم03 : الجذور المقلوبة للنموذج	58

مقدمة

مقدمة

تعبر الدراسات التي تنص على وجود علاقة ترابطية بين المتغيرات الاقتصادية وظاهرة البطالة حيث تؤدي هذه الاخيرة الى حدوث اختلالات اقتصادية عالمية كما أنها عرقلت مسيرة التقدم والتنمية وهي ظاهرة تواجهها معظم دول العالم وهي تعتبر من أهم الدراسات التي شغلت العديد من المفكرين والاقتصاديين مما أدى ظهور نظريات اقتصادية لتفسير هذه الظاهرة.

والجزائر شأنها شأن معظم دول النامية التي تعاني من هذه الظاهرة وتربط هذه المشكلة في الجزائر بجملة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية سواء من جهة التأثير أو جهة التأثر بمعنى أن البطالة التى يعاني منها الاقتصاد الجزائري تتأثر بجملة من المتغيرات والوقائع الاقتصادية فيما تأثر كذلك في بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية كالاداء الاقتصادي والفقر وانتشار الأفات الاجتماعية , حيث تأثر الاقتصاد الجزائري خلال فترة الثمانينات بالازمات الاقتصادية نتيجة انهيار أسعار البترول مما أدى بالجزائر الى انتهاج مجموعة من الاصلاحات التى شملت جميع النواحي والتى من بينها البطالة.

ونظرا طبيعة الدراسة ارتأينا ان نستعين الى جانب التحليل والاقتصادي لظاهرة البطالة في الجزائر بالتحليل الاقتصادي وذلك من خلال محاولة بناء نموذج قياسي يمكننا منها معرفة بعض المتغيرات الاقتصادية التي تأثر على معدلات البطالة في الجزائر لفترة1990-2017.

1.اشكالية الدراسة:

ومن خلال هذه الدراسة نحاول معرفة مدى أثر المتغيرات الاقتصادية على معدلات البطالة في الجزائر وهذا باستخدام نموذج قياسي يفسر طبيعة هذه العلاقة وعلى ضوء ما سبق يمكن صياغة اشكالية البحث ضمن التساؤل التالى :

ما مدى أثر المتغيرات الاقتصادية على ظاهرة البطالة في الجزائر للفترة 1990-2017 ؟

وللاجابة عن الاشكالية نحاول صياغة التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي الأسباب العميقة لظاهرة البطالة في الجزائر ؟
- ما أبرز السياسات التي تعمل من خلالها الحكومات على التحكم في نسبة معدلات البطالة؟

- ما هي أبرز المتغيرات الإقتصادية التي تأثر على معدلات البطالة في الجزائر؟

2.فرضيات الدراسة

- **الفرضية الأولى:** هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل التضخم ومعدلات البطالة.
- **الفرضية الثانية:** هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة.
- **الفرضية الثالثة:** هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل النفقات العمومية ومعدلات البطالة.
- **الفرضية الرابعة:** نموذج var هو النموذج المناسب لدراسة هذه العلاقات.

3. اهمية الدراسة

تكمن اهمية الدراسة في النقاط التالية :

- دراسة اهم مشكلة تعاني منها مختلف الدول النامية و منها الجزائر.
- معرفة اهم الاصلاحات و السياسات التي اتبعتها الجزائر لحل هذه المشكل .
- تحديد أهم المتغيرات الاقتصادية التي يجب التأثير عليها لتقليص حجم البطالة.

4.اسباب اختيار الدراسة

- يعتبر موضوع البطالة من اهم المواضيع الاقتصادية و الاجتماعية وهو موضوع العصر.
- التغيرات التي تشهدها الجزائر من خلال الاصلاحات التي قامت بها.
- استحواذ موضوع البطالة بشكل رئيسي على عناية اصحاب القرارات السياسية.
- اصبح موضوع البطالة يفرض نفسه بشكل دائم و ملح على الساحة الدولية في المجالس الاقتصادية و الاجتماعية.
- الميول الشخصي لموضوع البطالة باعتبار أحد المعانين.

5- اهداف الدراسة

نحاول من خلال هذه الدراسة تحقيق الاهداف التالية :

- فهم اهم النظريات التي تناولت موضوع البطالة.

- بناء نموذج قياسي و ابراز تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية على معدلات البطالة.

6- المنهج المستخدم

سعيا للإجابة على الاشكالية المطروحة سلفا و اختبار مدى صحة الفرضيات المقدمة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري من خلال عرض المفاهيم المتعلقة بالبطالة في الجزائر والمتغيرات الاقتصادية التي تؤثر عليها كما تم الاستعانة بالتحليل البياني والرياضي فيما يخص التحليل الكمي لظاهرة البطالة ،سواء عندما يتعلق الأمر بتحليل الارقام و الاحصائيات المتحصل عليها او فيما يخص الدراسة القياسية و ذلك بتحليل العلاقة بين البطالة و بعض المتغيرات الاقتصادية المؤثرة فيها، و ذلك بالاستعانة بالبرنامج الاحصائي(EVIEWS9) .

7- حدود الدراسة

من الناحية الاطار المكاني فان الدراسة تخص الاقتصاد الجزائري، اما فيما يخص الزمان فان فترة الدراسة تمتد من سنة 1990-2017 ، وذلك من أجل معرفة مدى تأثير المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة في الجزائر.

8.خطة الدراسة

تم تقسيم الدراسة بم يخدم الاشكالية ويحيط بالموضوع من كل جوانبه على النحو التالي: الفصل الأول والذي تناول الاطار النظري وينقسم الى مبحثين حيث شمل المبحث الاول على ثلاثة مطالب تناول المطلب الاول على عموميات حول المتغيرات الاقتصادية والبطالة ، اما المطلب الثاني يحتوى على مفاهيم حول البطالة ،اما المبحث الثالث قد كان حول العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والبطالة،وقد ضمن المبحث الثاني دراسة تطبيقية حول المتغيرات الاقتصادية والبطالة.

اما الفصل الثاني فقد خصص للدراسة التطبيقية وبعد هذه الدراسة الشاملة يتم عرض أهم النتائج المتوصل اليها وبعدها يتم وضع مجموعة من التوصيات والاقتراحات المناسبة.

الـفـصل الأول
الاطـار
الــنـظري

تمهيد

يأتي الاهتمام بمواضيع البطالة والتضخم والنمو الاقتصادي والانفاق العمومي ، انطلاقا من أن هذه القضايا تعد من أهم اهتمامات الخبراء والاقتصاديين وصانعي القرارات على أعلى مستوى من الهرم، بالتالي تحاول الحكومات اتباع مجموعة من الاستراتيجيات والخطط حتى تتجنب هذه المشاكل أو على الاقل التقليل من الأضرار الناجمة عنها.

تعد البطالة مشكل عالمية تعاني منها جميع دول العالم سواء كانت متقدمة أو نامية ،اذ يترتب عليها العديد من الاثار السلبية اقتصادية كانت أو اجتماعية وهذا من خلال تراجع الانتاج الوطني من جهة ومن جهة أخرى فقدان الأفراد الحافر والمهارة والثقة بالنفس وهذا ما سيؤدي الى اثار نفسية مختلفة.أما التضخم فهو افة اجتماعية يترتب عليها انخفاض القدرة الشرائية للمستهلك وسوء استغلال الموارد المحدودة المتوفرة.

كما تعد نظرية النمو الاقتصادي من أهم النظريات المفسرة الانتاجية الدول بحيث تعددت البحوث التطبيقية المفسرة لهذه الظاهرة الأمر الذي يوضح مدى أهمية هذه الظاهرة.

وفيما يخص النفقات العمومية فقد أخذت حيزا كبيرا من اهتمام الاقتصاديين، وقد تركز جل تفكيرهم حول تحديد المبلغ الواجب انفاقه وكيفية توزيعه بين وظائف الدولة ، لتحقيق أكبر قدر من المنفعة العامة.

والجزائر، كغيرها من دول العالم ، مازالت تعاني من تفاقم مشكلة البطالة والتضخم ، وذلك راجع الى أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي أي أن كل مداخيله تعتمد على المحروقات بصفة مباشرة وبالتالي أي انخفاض في أسعار البترول مثلا سيؤثر على تحسين معدلات النمو الاقتصادي.

بناء نموذج قياسي يمكن من معرفة طبيعة العلاقة بين بعض المتغيرات الاقتصادية وأثرها على معدلات البطالة في الجزائر خلال فترة 1990-2017 وذلك من خلال دراسة السلاسل الزمنية للمتغيرات المستقلة والمتغيرات التابع، ليتم في الأخير التوصل الى نموذج قياسي يفسر أثر هذه العلاقة ، ثم اختبار الفرضيات المطروحة سابقا وتفسير النتائج المحصل عليها وفقا للنظريات والدراسات السابقة.

ومن هنا سنتطرق الى الاطار النظري والذي يحتوي على مبحثين رئيسيين :

- المبحث الأول : يتحدث على عموميات حول المتغيرات الاقتصادية و البطالة.
- المبحث الثاني : يتحدث على دراسة تطبيقية حول المتغيرات الاقتصادية والبطالة.

المبحث الأول:عموميات حول المتغيرات الاقتصادية والبطالة

المطلب الأول: الإطار المتغيرات الاقتصادية

الفرع الأول: التضخم

يعتبر التضخم من المشكلات الاقتصادية الرئيسية التي يعاني منها العالم في الوقت الراهن. وبالرغم من اهتمام الاقتصاديين بهذه الظاهرة، إلا أن هناك جدلا كبيرا بينهم حول أسبابها والآثار الاقتصادية لها على النظام الاقتصادي و أفضل السياسات التي يتعين إتباعها للقضاء عليها، والمدى الذي يتعين اللجوء إليه في استخدام هذه السياسات عندما يكون لهذه السياسات آثار سلبية على الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الأخرى ولهذا سوف نلجأ إلى التعريف بهذه المتغير وكذا التعرف على أهم أسبابه و أنواعه المختلفة و الآثار المترتبة عنه.

أولا:تعريف التضخم وأسبابه

1. تعريف التضخم

- **تعريف 01:**المفهوم البسيط للتضخم هو زيادة كمية النقود بدرجة تنخفض معها قيمة النقود أو على أنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في دولة ما والناجم عن فائض الطلب عماهو معروض من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة[1].

- **تعريف 02:**كما يقال أن التضخم هو حملة اقتصادية تضعف فيهم القوة الشرائية للوحدة النقدية، بسبب ارتفاع الأسعار إلى مستويات عالية، و بموجب ذلك تزداد سرعة دوران النقود، و تتعطل وظيفة النقود كمخزون للقيمة، ويقتصر دورها كوسيط للتبادل فقط، بسبب انعدام قيمة النقود نسبيا.[2]
- **تعريف 03:**التضخم هو مشكلة اقتصادية عاني منها الكثير من البلدان في فترات مختلفة، و يكون لهذه

[1]حربي محمد موسى عريفات، **مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص: 155.

[2]إياد عبد الفتاح النسور ، **أساسيات الاقتصاد الكلي**، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013، ص: 190.

المشكلة انعكاسات خطيرة على مستوى المعيشة في مجموعة كبيرة من الأفراد ولاسيما مجموعة الفقراء وأصحاب الدخل المحدد.[1]

من خلال التعريفات السابقة يمكن تعريف التضخم كالتالي: هو مشكلة اقتصادية تكون فيه القوة الشرائية ضعيفة، فهو يعبر عن حالة اختلال في التوازن الاقتصاد تتجه فيه الأسعار إلى الارتفاع بصورة مستمرة.

2. أسباب التضخم:

2-1التضخم بسبب الطلب

ويحدث هذا النوع من التضخم عندما يقبل أفراد المجتمع على شراء أو طلب كميات من السلع و الخدمات أكثر مما ممكن توفيره في ظل العلاقة الإنتاجية القائمة و مقدرة المجتمع على الإنتاج، مع افتراض حملة التوظيف الكامل. أو بعبارة أخرى، ينشأ هذا التضخم نتيجة زيادة الطلب الكلي الفعال بمعدل أكبر من مستوى ناتج التشغيل الكامل وهو ما يعني(أن الطلب الكلي على السلع و الخدمات يتعدى الحد الأقصى لعرض السلع والخدمات، ومن ثم ترتفع الأسعار.)

ويتمثل علاج التضخم الناتج عن الطلب، إما في تخفيض معدل الزيادة في الطلب الكلي أو رفع معدل الزيادة في العرض الكلي أو كليهما.

2-2 تضخم دفع الكلفة

إن التضخم الناتج من جانب العرض على النحو السالف عرضه، لمتستطع تفسير ظاهرة تبلورت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، مؤداها هو استقرار الاتجاهات التضخمية بالرغم من ارتفاع معدلات البطالة، ومن هذا جاء الاهتمام بجانب العرض و تكلفة الإنتاج لتحاول أن تفسر وتحلل إمكانية ظهور التضخم بالرغم من عدم وجود زيادة في الطلب.

[1] احمد الاشقر، **الاقتصاد الكلي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع ،عمان –الأردن، ص ص 311-312

ويتمثل علاج التضخم ان جانب العرض من خلال درجة المنافسة في الاقتصاد القومي وتقليل و تخفيض القيود التي تفرضها الدولة على تجارتها الخارجية، الأمر الذي يعني زيادة درجة المنافسة من الاقتصاد القومي و العالم الخارجي من ثم التقليل من إمكانية لجوء بعض الشركات إلى رفع أسعارها المحلية.[1]

ثانيا:أنواع التضخم

يتم تجديد أنواع التضخم استنادا إلى عدة معايير نذكرمنها:

1-1 **معيار مدى تحكم الدولة في جهاز الأثمان (الأسعار)**:ويضم هذا المعيار ثلاثة أنواع وهي:

✓**التضخم الطليق (الظاهر أو المكشوف)**

هو ارتفاع مستمر في الأسعار و الأجور و النفقات التي تتمتع بشيء من المرونة.

✓**التضخم المكبوت (المقيد)**

هو التضخم الذي يمثل تلك الحالة التي تمنع فيها الأسعار من الارتفاع عن طريق إتباع سياسات معينة.[2]

✓**التضخم الكامن**

يقصد به زيادة الدخل بشكل غير عادي دون إنفاقه على سلع الاستهلاك وهذا نتيجة تدخل الدولة بإجراءات مختلفة مثلا تحديد كمية السلع المقتناة لكل فرد.[3]

2-1معيار مصدر الضغط التضخمي :طبقا لهذا المعيار فإنه يمكن التمييز بين نوعين من التضخم هما:

✓**التضخم المحلي(الداخلي)**

وهو عبارة عن حالة تحدث نتيجة عوامل داخلة لاقتصاد قومي وفي زمان معين، تتصل بمجوعة الاختلالات الهيكلية و الوظيفية لنشاطه الاقتصادي المحلي.

---

[1] حسام على داود، **مبادئ الاقتصاد الكلى**، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ،2010 ، ص ص 164-165.

[2] حسام علي داود، **نفس المرجع**، ص ص 163-164

[3] السيد متولي عبد القادر، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان- الاردن، 2010، ص219.

✓**التضخم المستورد**

يظهر هذا النوع من التضخم في الاقتصاديات الصغيرة المفتوحة، وهذا يعني أن الدول تستورد مجموعة من السلع والخدمات التي تأتيهم بدورهامرتفعة الأسعار وتضطر إلى بيعها في الأسواق المحلية بتلك الأسعار.

الفرع الثاني:النمو الاقتصادي

تنتج البطالة بشكل عام من تراجع النشاط الاقتصادي و انخفاضه تحت مستوياته الكامنة. وكلما انخفض الناتج المحلي الإجمالي تحت مستويات التوظيف الكمال للعمالة يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة.

أولا:تعريف النمو الاقتصادي

التعريف 01:يعرفه فيليب بيرو: هو الارتفاع المسجل من خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة أو فترات زمنية متلاحقة لمتغير اقتصادي هو الناتج الصافي الحقيقي.

التعريف 02:أما كوسوف فيقول: أن النمو الاقتصادي هو التغير المسجل في حجم النشاط الاقتصادي،ويعتبر النمو الاقتصادي وسيلة للقضاء على الفقر والبطالة.

التعريف 03:أماشبيرو فعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة في الإنتاج الاقتصادي عبر الزمن و يعتبر المقياس الأفضل لهذا الإنتاج هو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.[1]

من خلال التعريفات السابقة يمكن تعريف النمو الاقتصادي كاتالى:هو الارتفاع المسجل من خلال فترة زمنية في حجم النشاط الاقتصادي وهو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي.

[1] طاوش قندوسي، **تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر 2012/1970)** أطروحة دكتورة جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014،ص75

ثانيا:النمو الاقتصادي في ظل النظريات الاقتصادية

لقد اختلفت و تعددت الدراسات التي تناولت موضوع النمو الاقتصادي وذلك في إطار الأفكار والمدارس والنظريات الاقتصادية، التي تباينت تحليلات روادها و مفكريها بخصوص هذه الظاهرة الاقتصادية، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

أ- **النموذج الكلاسيكي وتحليله للنمو الاقتصادي:** لقد اعتبر الاقتصاديون الكلاسيك أن النمو الاقتصادي يتم تلقائيا دون الحاجة لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية،والتقليل من حدوث بطالة على مستوى الاقتصاد القومي ككل، و الى القول بأن التوازن الاقتصادي يتحقق دائما عند مستوى التشغيل الكامل.ويتطلب دراسة حياد النقود في النظرية الكلاسيكية تحليل النموذج الكلاسيكي في التوازن الاقتصادي الكلي بداية بدراسة التوازن في القطاع الحقيقي و الذي يضم دراسة دالة الإنتاج توازن سوق العمل، ثم التوازن في سوق السلع والخدمات (السوق الحقيقي).[1]

ب-**التحليل الكينزي للنمو الاقتصادي:** قد جون مينارد كينز نظرية جديدة عن العاملة كانت بمثابة ثورة في الاقتصاديات الكلية ويرى كينز أن الدخل الكلي دالة في مستوي التشغيل،فإنه كلما زاد حجم التشغيل زاد الدخل الكلي، وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي كما قد مكينز عدة فرضيات أهمها:

- ✓يمكن أن يتوازن الاقتصاد عند حالة عدم التشغيل الكامل، ويستمر ذلك لفترة طويلة.
- ✓لا يمكن للاقتصاد أن يتوازن تلقائيا، وان حدث فسيكون ذاك في المدى البعيد و بتكلفة اجتماعية باهظة؛
- ✓وجوب تدخل الدولة لإعادة التوازن الاقتصادي أو الحفاظ عليه؛
- ✓الطلب هو الذي يحدد العرض المناسب له وليس العكس؛

ت-**النظرية النيوكلاسيكية في النمو:**ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينات من القرن التاسع عشر، وبمساهمات أبرز اقتصادييها:

الفريد مرشال، فيسكل وكلارك، قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي، كما أوردت النظرية الكلاسيكية، ولعل أهم أفكار النيوكلاسيك تتمثل في:

[1] طاوشقندوسي، **مرجع سابق** ، ص75.

✓إن النمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما يحتاج من عناصر الإنتاج في المجتمع(العمل، الأرض، الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم ، التكنولوجيا)؛

✓بالنسبة لعنصر العمل نجد النظرية تربط بين التغيرات السكانية و حجم القوى العاملة، مع التنويه بأهمية تناسب الزيادة في السكان أو في القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة.
✓فيما يخص رأس المال اعتبر النيوكلاسي كعملية النمو محصلة للتفاعل بين التراكم الرأسمالي و الزيادة السكانية، فزيادة التكوين الرأسمالي تعني زيادة عرض رأس المال التي تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة، فتزيد الاستثمارات ويزيد الإنتاج، ويتحقق النمو الاقتصادي.[1]

الفرع الثالث: النفقات العمومية

لإعطاء مفهوم واضح للنفقات العمومية، قسمنا هذا الجزء إلى:

أولا:مفهوم النفقات العمومية

التعريف 01:تعرف النفقات العامة على أنها الإنفاق العام (الحكومي)، وهو ما تستخدمه الدولة من النقود ثمنا لما تحتاجه من منتجات، سلع وخدمات من أجل تسير المرافق العامة و ثمنا لرؤوس الاموال الإنتاجية التي تحتاجه اللقيام بمشروعات الإستثمارية التي تتولاها، و لمنح المساعدات و الإعانات المختلفة (اقتصادية ، اجتماعية، ثقافية، وغيرها).

التعريف 02:تعرف النفقة العامة بأنها مبلغ من المال يخرج من خزينة الدولة بواسطة إداراتهم، مؤسساتها هيئاتها ووزاراتهم المختلفة لإشباع حاجات عامة.

التعريف 03:يمكن القول ان النفقات العامة هي مبلغ من المال يصدر عن الدولة أو عن أي شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة[21].

[1] جلال خشيب، **مرجع سابق**، ص 13.

[2] مقراني حميد، **أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة و التضخم في الجزائر (1988-2012)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، علوم اقتصادية، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس،2014-2015، ص4

من خلال التعريفات السابقة يمكن تعريف النفقات العمومية كالتالي: هو كل ما تنفقه الدولة من الخزينة العمومية بغرض انشاء المشاريع الاستثمارية عن طريق هيئاتها لاشباع مختلف الحاجات اللازمة لتسيير المرافق العامة

ثانيا: تصنيف النفقات العامة

لم يكن تصنيف النفقات العامة يشغل بال العديد من الاقتصاديين و الماليين في ظل الدولة الحارسة، إلا أنه مع تطور دور الدولة، أزدادت أهمية تصنيف النفقات العامة نظرا لتنوعها و إختلاف آثارها، و أصبح من الضروري أيضا وضع مجموعة من الضوابط التي تضمن توجيه النفقات العامة لتحقيق أكبر منفعة بأقل تكلفة.

1- **التصنيف العام للنفقات الحكومية:** و يتم تصنيف النفقات العامة حسب دليل إحصاءات مالية الحكومة في عدة أبواب نذكر منها ما يلي:

- نفقات جارية: وتضم النفقات التالية:
  - ✓النفقات على السلع و الخدمات (الأجور والرواتب، حصة أصحاب العمل....)
  - ✓مدفوعات الفوائد(الإعانات و التحويلات، التحويلية الخارجية.....)
- مصروفات رأسمالية: وتضم ما يلي:
  - ✓حيازة أصول رأسمالية ثابتة.
  - ✓شراء مخزون.
  - ✓تحويلات رأسمالية.
- مجمل الإقراض ناقص التسديدات.

2-**تصنيف النفقات العامة في الجزائر**:أما في الجزائر فيتم تصنيف النفقات العامة إلى نفقات التسيير: وهي مدمجة ضمن أربعة أبواب:[11]

أ- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسوبة من الإيرادات.

ب-مخصصات السلطات العمومية.

[1] ضيف احمد، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر(1989-2012)**، أطروحة دكتوراء في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ، 2014-2015 ص 94

ت-النفقات الخاصة بوسائل المصالح.

ث-التدخلات العمومية.

نفقات الاستثمار: وهي ضمن ثلاثة أبواب:

أ_الإستثمارات المنفذة من قبل الدولة.

ب_إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة

ت_النفقات الأخرى برأسمال.

3-ضوابط الانفاق العام:

لكي يحقق الانفاق العام الأهداف المنشودة منه من إشباع للحاجات العامة، يجب تحقيق أمرين في غاية الأهمية: أولهما تحقيقي أكبر قدر ممكن من المنفعة، وثانيهما أن يتم ذلك بأقل قدر من النفقة، لذا كان من الضروري وضع بعض الضوابط و أساليب الرقابة التي تضمن توجيه النفقة العامة وتحديد الحجم الأمثل إقتصادي اللانفاق. وتجسد هذه الضوابط قواعد نذكر منها:

- قاعدة تحقيق أكبر قدر من المنافع.
- قاعدة الاقتصاد.
- قاعدة الترخيص.[1]

ثالثا: اثار النفقات العمومية

يمكن اختصار أهم أثار النفقات العامة، في الآثار المباشرة و الأثار غير المباشرة.

1-الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العمومية :وتتمثل في:

_ آثار النفقات العمومية على الانتاج الوطني.

_أثر النفقات العامة على الاستهلاك.

[1] مقراني حميد، **مرجع سابق ذكره**، ص ص8-9

_أثر النفقات العامة على إعادة توزيع الدخل.

_أثر النفقات العامة على الأسعار.

_أثر النفقات العامة على التوظيف(التشغيل).

2-الاثار غير المباشرة للنفقات العامة

إن الإنفاق العام لا يقتصر على الآثار المباشرة التي سبق ذكرها بل تتفاعل عبر الزمن لتؤثر في الدخل و هذا ما وصفه كينز بأثر المضاعف و المعجل، حيث يسمي أثر المضاعف بالإستهلاك المولد، كما يطلق على أثر المعجل الإستثمار المولد، ويرتبط أثر الإنفاق العام على الاستهلاك بالأثر المترتب على الإنتاج نتيجة لتتابع الدخول النقدية التي تنتج عن الإنفاق العام المباشر حيث تؤدي الى زيادة في الدخل تفوق الزيادة في الإنفاق العام وتتمثل في مايلى:

_أثر الانفاق العام من خلال أثر المضاعف.

_أثر الانفاق العام من خلال أثر المعجل.

المطلب الثاني:ماهية البطالة

الفرع الاول : مفهوم البطالة

التعريف 01:يعتبر الشخص عاطلا إذا لم يكن لديه عمل، ولكنه يسعى جاهدا للبحث عنه ولكنه لا يجد .

والأشخاص الذين ليس لديهم عمل ولا يسعون للحصول عليه فإنهم يكونوا متعطلين برغبتهم ولا يدخل حسابهم في القوة العاملة.

التعريف02: تعرف منظمة العمل الدولية البطالة بأنها تشمل كافة الأشخاص الذين هم في سن العمل، و راغبين في العمل، و باحثين عن عمل ولكنهم لا يجدون عملا. و ذلك خلال فترة الإسناد. والمقصود بفترة الإسناد هيتلك الفترة التي تقاس بها البطالة وعادة ما تكون أسبوع أو أسبوعين.[1]

التعريف03 : كما عرفها الديوان الوطني للإحصاءيعتبر الشخص بطالا إذا توفرت فيه المواصفات أن يكون في سن يسمح له بالعمل (بين 51سنة و 46سنة)؛لا يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي،ونشير إلى أن الشخص الذي يملك عملا هو الشخص الذي لم يزاول عملا ولو لمدة ساعة واحدة خلال فترة إجراء التحقيق؛أن يكون في حالة بحث عن عمل، حيث أنه يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل؛أن يكون على استعداد تام للعمل و مؤهلا لذلك.[2]

من خلال التعريفات السابقة يمكن تعريف البطالة كالتالي:هو كل شخص لا يملك عمل، ويبذل في مجهود كبير للحصول عليه ولكن لا يجده.

الفرع الثاني :أنواع البطالة

قد تظهر البطالة بأشكال متعددة التي منها ما يلي:

---

[1] حسام علي داود، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010 ، ص ص183-184

[2] شلالي فارس، **دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة2001-2004**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص ص4-5

1_البطالة الاحتكاكية:يمكن أن يعرف هذا النوع من البطالة، بأنها توقف جزء من قوة العمل بسبب الانتقال أو البحث عن وظائف جديدة، وقد تظهر بشكل مؤقت بسبب التطورات في ظروف العمل وفي التكنولوجيا، أو بسبب الانتقال من وظيفة إلى أخرى أفضل وأكثر أجًار أو من منطقة إلى أخرى .

2_البطالة القسرية:يمكن أن تعرف البطالة القسرية، بأنها وجود قوة عمل قادرة وراغبة في العمل و بالأجر السائد دون أن تجد لها عملاً، و يعتبر هذا النوع من أخطر أنواع البطالة، و لمعالجة هذا النوع لا بد من تدخل الدولة من خلال التدابير والسياسات المناسبة و الفعالة، ويمثل هذا النوع من البطالة مؤشراً على وجود اختلال في الاقتصاد القومي لا بد من معالجته.[1]

3_البطالة الهيكلية:يمكن إرجاع وجود البطالة الهيكلية إلى عاملين:

العامل الأول: يفسر وجود هذا النوع من البطالة في حالة عدم التوافق بين المهارات المطلوبة لفرص العمل المتاحة و بين المهارات التي يملكها الأفراد الباحثين عن العمل. كذلك عدم التوافق بين المناطق الجغرافية التي توجد بها فرص العمل وبين المناطق الجغرافية التي يوجد بها الأفراد الباحثين عن العمل. العامل الثاني: يرجع سبب وجود البطالة الهيكلية إلى ضعف المقدرة الإستعابية للاقتصاد الوطني، و التي تنشأ أساسا بسبب عدم التناسب بين حجم فرص العمل الجديدة التي يمكن أن يخلقها الاقتصاد الوطني وبين حجم الداخلين لسوق العمل سنويا[2].

4_البطالة الدورية:إن الأزمات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد القومي سواء كانت بشكل أزمة ركود أو تضخم اقتصادي، لا بد و أن تقود إلى ظهور هذا النوع من البطالة، و هذا يعني أن هذا النوع يتأثر بحركة الاقتصاد القومي و التغيرات التي تحدث فيه، ففي حالة الرواج و الازدهار الاقتصادي قد يختفي هذا النوع من البطالة حيث يقترب الاقتصاد من حالة الاستخدام الشامل، بينما في ظل حالة الركود و التدهور الاقتصادي قد يعاني الاقتصاد من ظهور هذا النوع من البطالة.

---

[1] محمود حسين الوادي،احمد عارف العساف، **الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى،2009 ص ص189-192.

[2] براحو حاج ملياني، **دور آليات دعم التشغيل ودعم الاستثمار في الحد من ظاهرة البطالة في الجزائر – دراسة تحليلية قياسية وتنبئية**–، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم اقتصادية، ،جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم 2013-2014 ، ص 21.

5_البطالة الموسمية:يتصف نشاط بعض الأنشطة الاقتصادية بالموسمية، كالزراعة وبعض الصناعات كصناعة أجهزة التبريد والتدفئة، فقد يزدهر نشاطها في بعض المواسم ويتأثر في مواسم أخرى.ويمكن معالجة هذا النوع من البطالة من خلال اتجاه العاملين في تلك الأنشطة إلى تعلم بعض المهن و الوظائف الأخرى إضافة إلى وظيفتهم الأساسية، لكي تمكنهم من الحصول على فرص عمل بعد انتهاء الموسم الإنتاجي للسلعة التي يعملون فيها أساسا.

6_البطالة المقنعة:يعرف هذا النوع من البطالة، بأنها التحاق عدد من القوى العاملة بوظائف معينة ويتقاضون عليها أجورا، على الرغم أن مساهمتهم في العملية الإنتاجية تقترب من الصفر، وهذا يظهر واضحا من خلال قيام بعض المؤسسات والدوائر الحكومية بتشغيل عدد من العاملين أكثر من حاجتها الفعلية، حيث إن سحب تلك القوى العاملة الفائضة قد لا يؤثر إطلاقا على حجم الإنتاج المخطط له، وقد تلجأ حكومات بعض الدول و خاصة ذات الكثافة السكانية العالية إلى اعتماد هذا الأسلوب من التشغيل كوسيلة لمعالجةالبطالة من أجل تجاوز بعض المشاكل السياسية و الاجتماعية التي قد ترافق تلك الظاهرة، ولكنها قد تواجه نوع أخر من البطالة وهي البطالة المقنعة.[1]

الفرع الثالث:النظريات المفسرة للبطالة

البطالة كظاهرة في جميع المجتمعات الإنسانية سابقا وحاضرا و لا يكاد مجتمع من المجتمعات يخلو من مواجهة هذه الظاهرة بشكل أو بآخر، و قد شغلت البطالة حيزا كبيرا في التحليل الاقتصادي و من أجل ذلك ارتأينا في هذا الفرع، التطرق لأهم النظريات المفسرة للبطالة و الأكثر شيوعا في الفكر الاقتصادي بهدف التعرف على العوامل والمتغيرات التي تؤدي إلى ظهور البطالة و تفاقمها.

أولا:تفسير الكلاسيك للبطالة

لعل من أهم الأفكار التي سادت التاريخ الاقتصادي المعاصر تلك التي تقول بأن الاقتصاد إذا تُرك حرا دون تدخل من الحكومة، من شأنه أن يسير بتلقائية ذاتية نحو التوازن عند مستوى الإنتاج الذي يحقق التشغيل الكامل، هذه الفكرة التي نادى بها الاقتصاديون الكلاسيك منذ النصف الثاني من القرن

[1] محمود حسين الوادي، احمد عارف العساف، **مرجع سابق**، ص 191

الماضي وكانت محور للنقد الذي جاء به "جون مينارد كينز" فيما بعد وصاغ منه نظرية مخالفة قوامها إمكانية التوازن عند مستويات مختلفة من البطالة الإجباري.

ثانيا : النظرية الكينزية

يتحقق التوازن عند الكينزيين نتيجة للتوازن في سوق السلع والخدمات، وسوق النقد في آن واحد إذ أن الطلب على العمل دالة متناقصة بدلالة الدخل، وأن تعظيم الأرباح يتطلب تساوي الإنتاجية الحدية للعمل مع معدل الأجر الحقيقي، أي أن انخفاض معدل الأجور الحقيقية يمكن أن يتيح ارتفاعا في الطلب على العمل وبالتالي حجم العمالة، أما عرض العمل فإنه مرتبط بمعدل الأجر الاسمي(W) ، لأن العمال يقعون في فخ الوهم النقدي، حيث يعتبرون أن كل زيادة في الأجر الاسمي هي زيادة فعلية في مدا خيلهم بسبب جهلهم لمستوى الأسعار. وقد وجد كينز أن تطور الرأسمالية يصطدم بتناقضات حادة لا يمكن أن تزول عفويا مثل البطالة الجماهيرية المتزايدة، وعدم كفاية الطلب على البضائع، مما يؤدي إلى عدم

تطابقه مع العرض آليا.من ناحية أخرى، يرفض كينز آلية الأجور كسبب للبطالة، لأن انخفاضها سيؤدي إلى انخفاض دخل العمال. وبالتالي انخفاض الطلب على السلع مما يعقد مشكلة تصريف السلع بالأسواق. وعليه فإن سر وجود البطالة يكمن فيما يلي: لقد لاحظ كينز أن حالة التوظيف الكامل ما هي إلا حالة خاصة جدا، وأن الطلب الكلي الفعال هو المحدد للعرض الكلي، ومن أجل زيادة تشغيل العمال يجب رفع حجم هذا الطلب والذي بدوره ينقسم إلى طلب على السلع الاستهلاكية وطلب على السلع الاستثمارية.

مما سبق نستنتج ان كينز له الفضل في توضيح مفهوم البطالة الاجبارية الناجمة عن قصور الطلب الكلي الفعال، ولذا تسمى البطالة الإجبارية وفقا لهذا التحليل ، فضلا على أن النظام الرأسمالي لا يملك الآليات الذاتية التي تضمن التوظيف الكامل ومن ثم يصبح التوازن المقترن بمستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل، وهو حالة أكثر واقعية، لذا فقد نادى كينز بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف علاج مشكلة القصور في الطلب الكلي لعلاج البطالة الإجبارية، و ذلك باستخدام السياسة المالية التوسعية[1].

[1] محمد يعقوبي، عنتر بوتيارة، **تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على معدلات البطالة في الجزائر للفترة (1990-2010)** ،مداخلة، جامعة المسيلة، قسم العلوم التجارية،ص ص 6-7.

ثالثا : النظرية النيوكلاسيكية

يرتكز التحليل النيوكلاسيكي على فكرة الحرية الاقتصادية وكذلك سيادة ظروف التشغيل الكامل، بناءا على ما جاء به قانون ساي للأسواق ، " كل عرض يخلق الطلب المساوي له"، و بتطبيق هذه الفكرة في سوق العمل نجد أن زيادة عرض العمل ينتج عنه بطالة في سوق العمل، الشيء الذي يؤدي إلى انخفاض الأجر الحقيقي و بالتالي زيادة و ارتفاع الكمية المطلوبة من العمل، فتغطي بذلك البطالة ويحدث التوازن و يحقق التشغيل الكامل.

فالتوازن العام في سوق التشغيل والسلع والخدمات هو الصيغة التعريفية للنظرية النيوكلاسيكية للبطالة و التي تعتمد على جملة من الفرضيات أهمها:

- ✓مرونة حركة الأسعار في كلا السوقين وهي التي تعدل آليا التوازن و التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج؛
- ✓سوق العمل في حالة المنافسة التامة، مع الحرية التامة لانتقال اليد العاملة داخل وخارج السوق؛
- ✓تجانس عنصر العمل، وهذا يعني أن عرض العمل يكون متساويا بين الإفراد؛

أما حدوث البطالة من وجهة نظر النيوكلاسيك يرجع أساسا إلى:

- ارتفاع الأجور مقارنة بالإنتاجية الحدية للعمل.

المساومة بين أرباب العمل لتحديد الأجر الحقيقي من خلال تحديد الأجر الاسمي.

و لهذا فإن العمال هم الذين يحددون أجورهم الحقيقية، وكل بطالة عند هذا الأجر فهي إرادية، فوجود البطالة في هذا الفكر واستمرارها ينطبق على البطالة الاختيارية إذ لا مجال لحدوث بطالة إجبارية، فكل فرد راغب في العمل عند مستويات الأجور التوازنية يمكنه الحصول على وظيفة.[1]

[1] بن عاشور ليلى، **محددات نجاح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المقامة من طرف البطالين و المدعمة بالصندوق الوطني للتأمين على البطالة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2008-2009 ،ص صص 7-8-9.

المطلب الثالث :العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والبطالة

الفرع الاول :العلاقة بين التضخم والبطالة

كان موضوع العلاقة بين توأمي السوء (التضخم والبطالة)موضوع بحث للاقتصادي الإنجليزي فيليبس، حيث أجرى بحثه على بريطانيا، وفقا لسلسلة زمنية للبطالة والأجور، فوجد أن الأجور ترتفع بشكل ملموس عند انخفاض معدل البطالة وأنها تنخفض بشدة عندما ترتفع معدلات البطالة، وكانت النتيجة أن هناك نوعامن المعارضة بين

« Trad-off » البطالة والتضخم ، أي أن هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم و معدل البطالة.وهذا يجعل الحكومة تقرر سياستها لمواجهة أي من الظاهرتين من خلال استخدام أدواتها المالية والنقدية لزيادة الطلب.[1]

ولعل أول و أهم المحاولات التي اجتهدت لتقديم أساس نظري لمنحنى فيلبس كان ما قام به ريتشارد ليبسي في مقاله المشهور الصادر سنة 1960، حيث ربط نظريته الخاصة لسوق العمل بمنحنى فيلبس، فقد بنا أعماله النظرية في موضوع العلاقة التبادلية بين التضخم و البطالة على أساس افتراضين:

- وجود علاقة خطية وموجبة (طردية)، بين المعدل الذي تنمو به الأجور النقدية وبين فائض الطلب على الأيدي العاملة في أسواق العمل.
- وجود علاقة سالبة (عكسية)، و غير خطية بين فائض الطلب على الأيدي العمالة وبين مستوى البطالة.

لقد أثبت واقع الاقتصاد العالمي فشل هذه العلاقة و استمراريتها على المدى الطويل خاصة في نهاية الستينات وبداية السبعينات من القرن الماضي، حيث عرفت الدول الغربية الرأسالمية حالة تزامنت فيها معدلات مرتفعة من البطالة و التضخم في آن واحد وتسمى هذه الحالة بـ "الركود التضخمي".[2]

---

[1] جنان سليم هلال، **نبيل مهدي الجباني**، أطروحات نظرية، لدور التوقعات في تحليل منحنى (Phillips) ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية،المجلد12،العدد2،سنة2010،ص99.

[2] سليم عقون، **مرجع سابق**، ص ص 36-37.

الفرع الثاني :العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة

إن معرفة الأثر المتبادل بين معدلات النمو و معدلات البطالة يعتبر أهم عامل لفهم كيفية التأثير على البطالة، باعتبار أن السياسات الاقتصادية توضع عادة لزيادة معدلات النمو و ليس لتخفيض نسب البطالة السائدة، التي تعتبر في أغلب النماذج الاقتصادية القياسية كمتغيرات خارجية.

و لذلك فإن التحليل النظري أو المقاربات النظرية لظاهرة البطالة، قد تفقد أهميتها إذا لم تأخذ بعين الاعتبار العلاقات السببية المثبتة في الواقع.و كذلك بالنسبة لسياسات الاقتصادية التي لا تهدف في غالب الأحيان إلى تخفيض معدلات البطالة و انما لزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

فتحليل الدراسات القياسية للعلاقة بين النمو الاقتصادي و البطالة لا يشير عادة إلى وجود اتجاه عام و موحد، كما لا يمكن إيجاد علاقة ذات اتجاه واحد بين النمو و البطالة، أي أن زيادة النمو يؤدي إلى تخفيض في نسب البطالة بطريقة آلية.

ولذلك يبدو أن الربط بين النمو و البطالة يبدو غير دقيق لو اعتمدنا التحليل القياسي الخاص بكل اقتصاد. كما يمكن استنتاج أيضا أن تصور أن السياسات الاقتصادية الداعمة لنمو ليست هي نفسها سياسات القضاء على البطالة.

غير أن الملاحظ أن هناك ترابط كبير بين النمو و تغيير نسب البطالة فمعدلات نمو مرتفعة تدل على حاجة الاقتصاد إلى يد عاملة إضافية يتم توظيفها من فائض سوق العمل المتكون في الفترات السابقة.

بينما يؤدي تباطئ الاقتصاد إلى انخفاض في خلق مناصب العمل الجديدة تقل عن المستوى الطبيعي الذي يفترض أن تبدأ عنده البطالة في الانخفاض. هذا الأمر يعتبر طبيعيا في التحليل النظري للعلاقة بين النمو و تغير نسبة البطالة.[1]

[1] مختاري فيصل، **العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي والآثار على السياسات الاقتصادية**، المركز الجامعي اصطفى اسطنبولي، معسكر، ص4.

الفرع الثالث : العلاقة بين النفقات العامة والبطالة

يعد هدف تحقيق التشغيل الكامل وتحقيق الاستقرار في مستوى العام للاسعار محاربك التضخم من المواضيع التي حظيت بأهمية بالغة في المجتمعات المعاصرة من ناحية البحث والتحليل وتعتبر من أهم أهداف الدولة من خلال سياستها الاقتصادية عامة والسياسية المالية خاصة، وتعتبر النفقات العامة أحد أهم أدواتها في المجال0 لمعالجة مشكلة البطالة.

المبحث الثاني: دراسة تطبيقية حول المتغيرات الاقتصادية و البطالة

المطلب الأول: الدراسات السابقة

1.الدراسات المحلية: تم اختيار دراستين تتوافق مع الدراسة الحالية

1.1.دراسة حداشي كريم (2014) "أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990-2010)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران.

أ- إشكالية الدراسة: ما مدى تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي؟

ب-الهدف من الدراسة: توضيح كمي لحصة وحجم النفقات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك باستعمال دالة الإنتاج من النوع Barro هذه الطريقة تعتمد في أصلها على دالة الإنتاج، بدراسة متغيرات الإنفاق الحكومي على الإنتاج والهدف من هذا هو إثبات أو رفض انطلاقا من نموذج قياسي اقتصادي لدور عنصر الإنتاج الذي يساهم بطريقة مباشرة على المدخلات.

ت-نتائج الدراسة:تتمثل في ما يلي:

- غياب الارتباط الذاتي للأخطاء إلا أنه يوجد يوجد عامل التحديد كبير، ومنه رفض هذا النموذج.
- قبول الإشارة الموجبة لمعلمة العمل لأنه إذا ارتفع التوظيف أدى إلى ارتفاع في الإنتاج وبذلك نمو الناتج الداخلي الخام.

2.1.**دراسة سليم عقون: (2010)، "قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة –دراسة قياسية تحليلية–حالة الجزائر"** مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم التسيير، جامعة سطيف.

أ–إشكالية الدراسة: إلى أي مدى تأثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة؟

ب–الهدف من الدراسة: الكشف عن أهم التغيرات الاقتصادية الكلية الأكثر تأثيرا في معدل البطالة إلى تمديد الوزن النسبي للمتغيرات المؤثرة على هذه الظاهرة معتمدا بذلك على بعض النماذج الاقتصادية.

ت–نتائج الدراسة:

–العوامل الأكثر تأثيرا على معدل البطالة هي حجم السكان، والناتج المحلي الحقيقي، وهذا يعني أن زيادة في حجم السكان، سوف يؤدي إلى زيادة في معدل البطالة.

–عدم ظهور متغير معدل التضخم في النماذج، ويمكن إرجاع ذلك إلى أنه لا توجد علاقة واضحة بين معدل البطالة والتضخم في الجزائر.

2.الدراسات العربية

1.2.دراسة حنان محمد خليل شكوكاني (2005)، "أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في الأردن"، رسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.

أ–إشكالية الدراسة: ما مدى تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي؟

ب–الهدف من الدراسة: التعرف على مدى كفاءة وفعالية السياسيتين المالية والنقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي في الأردن.

ت–نتائج الدراسة:

–السياسة النقدية كانت أكثر قدرة على التنبؤ بالمتغيرات في النشاط الاقتصادي من السياسة المالية.

–تميزت السياسة المالية بسرعة ظهورها على النشاط الاقتصادي بالمقارنة مع السياسة النقدية.

2.2.**دراسة هدى محمد الشتوي أبو خريص (2011)،" الإنفاق الحكومي على رأس المال البشري وأثره على النمو الاقتصادي في ليبيا**"أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا.

أ-إشكالية الدراسة: كيف يؤثر الإنفاق الحكومي على رأس المال البشري؟

ب-الهدف من الدراسة: قياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي على رأس المال البشري وبين الناتج الإجمالي الحقيقي في الاقتصاد الليبي.

ت-نتائج الدراسة: تتمثل في ما يلي:

-وجود علاقة طردية موجبة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي.

-إن الإنفاق الحكومي الذي تقوم به الدولة في الاقتصاد الليبي يعد إنفاقا ضروريا وفعالا في إعداد العنصر البشري، والذي نبين من تحقق آثاره الإيجابية على الناتج المحلي الإجمالي وإنتاجية عنصر العمل.

-يمكن النظر إلى الإنفاق الحكومي على رأس المال البشري من زاوية أخرى باعتباره أداة من أدوات السياسة المالية.

3.**الدراسات الأجنبية:** تم اختيار دراستين تتناسبان مع الدراسة الحالية

1.3.دراسةMIMAFIRI(2002) التأثير الاجتماعي والأقتصادي للبطالة.

أ.اشكالية الدراسة كانت الاشكالية كمايلي : فيما يتمثل التأثير الاجتماعي والاقتصادي للبطالة في جنوب افريقيا؟

ب.أهداف الدراسة هدفت هذه الدراسة الى التحقيق في الاثار الاجتماعية والاقتصادية للبطالة؟

ت.نتائج الدراسة :من أهم النتائج التي توصلة اليها هذه الدراسة مايلي :

-تم التوصل الى ان المجتمع ككل يفسر نتيجة البطالة لان اجمالي الانتاج أول من مستواه المحتمل.

-العاطلين عن العمل يعانون كأفراد سواء من فقدان دخلهم اثناء البطالة او من انخفاض مستوى احترام الذات الذي تسببه فترات طويلة في البطالة.

-انحراف الناتج عن العمالة الكاملة مانتج عنه خلق فجوة الناتج القومي الاجمالي.

-تنطوي البطالة على فقدان صورة اقتصادية وطني ذ اقيمة على المستوي الشخصي.

-البطالة هي مشكلة أكثر حدة كما اشار اليه معدل البطالة الكلي.

-البطالة تولد ظروف الاظطرابات الاقتصادية ما يؤدي الى عدم الاستقرارية الاقتصادي.

-البطالة تسبب مشاكل اجتماعية واقتصادية وسياسية في جنوب افريقيا على نطاق واسع .

1.2 دراسة Stanford- cedric (1997): البطالة واثارها الاقتصادية على العائلة في المجتمع البريطاني

أ- **اهداف الدراسة:**هدفت هذه **الدراسة الى الب**حث على اثار الاقتصادية للبطالة على العائلة في المجتمع البريطاني

ب- نتائج الداسة

من بين النتائج المتوصل اليها مايلي:

- ان البطالة تؤثر على المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية تاثيرا متساويا؛
- تترك اثر جسيما على العائلة لانها لا توفر متطلبات الحياة وتجعل العائلة في حالة حرمان افتقاري دائم الخصوصية خاصة عندما لا تكون هناك ضمانات ا جتماعية لهم؛
- ارتفاع الخطورة التي تجم عن البطالة سواء اقتصاديا او اجتماعيا حيث ان البطالة قد تستمر واقتراض الاموال يستمر وبالتالي تتراكم الديون الى ان يبلغ مستويات عالية؛
- هناك علاقة ارتباطية بين البطالة وتدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية فكلما زادت البطالة زادت المشاكل الاقتصادية للدولة من جهة وكلما ارتفعت معدلات الجريمة وانعدام الامن من جهة اخرى.

المطلب الثاني: مقارنة الدراسات السابقة مع الدراسات الحالية

بعد عرض مجمل لبعض الدراسات السابقة المحلية والعربية وكذلك الاجنبية، احاول اظهار أوجه التشابه والاختلاف بينها وبين الدراسة الحالية,وذلك على النحو التالى :

الفرع الاول :المقارنة مع الدراسات المحلية :

يمكن اجراء مقارنة بين الدرسة الحالية والدراسات المحلية من خلال القاء نظرة على الجدول التالي:

جدول رقم(1.1):مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

	الدراسات السابقة		الدراسة الحالية
	الدراسة الأولى	الدراسة الثانية	
موضوع الدراسة	أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي	قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة	أثر المتغيرات الاقتصادية على ظاهرة البطالة
الهدف	توضيح كمي لحصة وحجم النفقات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر	الكشف عن أهم التغيرات الاقتصادية الكلية الأكثر تأثيرا في معدل البطالة	معرفة أثر المتغيرات الاقتصادية على ظاهرة البطالة
عينة الدراسة	حالة الجزائر	حالة الجزائر	الجزائر
فترة الدرسة	2010-1990	2010-20101980	2017-1990
طريقة المعالجة	التحليل الوصفي	تحليلية قياسية	تحليلية قياسية

النتائج	قبول الإشارة الموجبة لمعلمة العمل لأنه إذا ارتفع التوظيف أدى إلى ارتفاع في الإنتاج وبذلك نمو الناتج الداخلي الخام.	العوامل الأكثر تأثيرا على معدل البطالة هي حجم السكان، والناتج المحلي الحقيقي	محاولة إيجاد نموذج ملائم لدراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية على ظاهرة البطالة

المصدر : من اعداد الطالب بناء على الدراسات السابقة

يبين الجدول أعلاه أن جميع الدراسات إشتركت في موضوع الدراسة أو على الأقل أحد جوانه، وإختلفت في فترات الدراسة وطريقة المعالجة، حيث أن الدراسة الأولى إستخدمت الأسلوب التحليلي لكن بطريقة مختلفة، بينما الدراسة الثانية والدراسة الحالية تشتركان في نفس طريقة المعالجة.

الفرع الثاني: المقارنة مع الدراسات العربية

الجدول الموالي يوضح أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات .

جدول رقم(2.1):مقارنة بين الدراسات السابقة العربية والدراسات الحالية

	الدراسات السابقة		الدراسة الحالية
	الدراسة الأولى	الدراسة الثانية	
موضوع الدراسة	**أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في الأردن"**	**الإنفاق الحكومي على رأس المال البشري وأثره على النمو الاقتصادي في ليبيا**	أثر المتغيرات الاقتصادية على ظاهرة البطالة
الهدف	التعرف على مدى كفاءة وفعالية السياسيتين المالية والنقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي	قياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي على رأس المال البشري وبين الناتج الإجمالي الحقيقي في الاقتصاد الليبي	معرفة أثر المتغيرات الاقتصادية على ظاهرة البطالة
عينة الدراسة	2005	2011	الجزائر
فترة الدراسة	الأردن	ليبيا	2017-1990
طريقة المعالجة	قياسية	تحليلية قياسية	تحليلية قياسية
النتائج	السياسة النقدية كانت أكثر قدرة على التنبؤ بالمتغيرات في النشاط الاقتصادي من السياسة المالية	وجود علاقة طردية موجبة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي	محاولة إيجاد نموذج ملائم لدراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية على ظاهرة البطالة

المصدر : من اعداد الطالب بناء على الدراسات السابقة

يبين الجدول أعلاه أن جميع الدراسات إشتركت في موضوع الدراسة أو على الأقل أحد جوانه، وإختلفت في فترات الدراسة ، حيث أن الدراسة السابقة إستخدمت نفس طريقة المعالجة التي سيتم إستخدامها في الدراسة الحالية.

الفرع الثالث:مقارنة الدراسات الحالية مع الدراسات الأجنبية :

اجري مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات الأجنبية المختارة ،كما يوضحه الجدول الموالى :

جدول رقم(3.1):مقارنة بين الدراسات السابقة الأجنبية والدراسة الحالية

	الدراسات السابقة		الدراسة الحالية
	الدراسة الأولى	الدراسة الثانية	
موضوع الدراسة	التأثير الاجتماعي والأقتصادي للبطالة	البطالة واثارها الاقتصادية على العائلة في المجتمع البريطاني	أثر المتغيرات الاقتصادية على ظاهرة البطالة
الهدف	التحقيق في الاثار الاجتماعية والاقتصادية للبطالة	اثار الاقتصادية للبطالة على العائلة في المجتمع البريطاني	معرفة أثر المتغيرات الاقتصادية على ظاهرة البطالة
عينة الدراسة	جنوب افريقيا	بريطانيا	الجزائر
فترة الدرسة	2002	1997	2017-1990
طريقة المعالجة	تحليلية قياسية	تحليلية قياسية	تحليلية قياسية
النتائج	تم التوصل الى ان المجتمع ككل يفسر نتيجة البطالة لان اجمالي الانتاج أول من مستواه المحتمل	ان البطالة تؤثر على المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية تاثيرا متساويا	محاولة إيجاد نموذج ملائم لدراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية على ظاهرة البطالة

المصدر: من اعداد الطالب بناء على الدراسات السابقة

يبين الجدول أعلاه أن جميع الدراسات إشتركت في موضوع الدراسة أو على الأقل أحد جوابنه، وإختلفت في فترات الدراسة ، حيث أن الدراسة السابقة إستخدمت نفس طريقة المعالجة التي سيتم إستخدامها في الدراسة الحالية.

خلاصة الفصل

يعتبر الوقوف على الاطار النظري للبطالة من الامور الضرورية أمام كل مهتم بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، نظرا لأهميتها الكبيرة في اقتصاديات الدول ولما لها من وزن في برامج التنمية نظرا لنتائجها وانعكاساتها السلبية في جوانب الحياة الاقتصادية والجتماعية والسياسية ،حيث أن الفهم الحقيقي لهذه الظاهرة يؤدي بنا الى التشخيص السليم ومعرفة أسباب ظهورها.

يمارس التضخم دورا هاما في التأثير على اقتصاديات البلدان النامية والمتقدمة ،وقد تعددت النظريات التي تناولت موضوع التضخم من حيث مفهوم وأسباب نشأته ،لأنها تتفق في مجملها أنه يعنى حدوث ارتفاعات متوالية في مستويات الأسعار المحلية وتدهور في القوة الشرائية لوحدة العملة الوطنية ،واختلاف خطورة ودرجة تأثير التضخم في الاقتصاد.

اضافة الى ذلك فقد وجدنا أنه تم اعداد العديد من الدراسات الاقتصادية حول ظاهرة التضخم وربطها ببعض المتغيرات ، كالدراسة التي قام بها فيليبس حول العلاقة التبادلية بين البطالة والتضخم.

ومن خلال هذا الفصل أيضا تمكنا من معرفة مفهوم النمو الاقتصادي ، وكذلك النظريات التقليدية المعالجة لهذا الموضوع فركزنا على النظرية الكلاسكية والتي ركزت في مجال النمو الاقتصادي على التراكم الرأسمالي، أما النظرية الكنزية فعالجت هذا الموضوع من خلال نموذج هارود–دومار حيث اعتبروا بأنه لتحقيق زيادة في النمو الاقتصادي يتطلب زيادة في النمو الاقتصادي يتطلب زيادة الادخار وبالتالى زيادة الاستثمار ،أما النظرية النيوكلاسيكية فقد ترى أن النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة ، ذات تأثير ايجابي متبادل ،حيث يؤدي نمو قطاع معين الى دفع القطاعات الاخرى للنمو.

كما تم التطرق في هذا الفصل الى دراسة النفقات العمومية والتي اهميتها في كونها الأداة التي تستخدمها الدولة من خلال سياستها الاقتصادية في تحقيق أهدافها النهائية التي تسعى اليها فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العمومية وكيفية تمويلها.

الفصل الثاني الاطار التطبيقي

تمهيد:

بعد أن تم التعرض لأهم الأدبيات النظرية والتطبيقية لكل من البطالة، النمو الإقتصادي والتضخم وكذا النفقات العمومية بصفة عامة وشبه مختصرة، سوف نحاول في هذا الفصل إبراز طبيعة العلاقة فيما بين هذه المتغيرات، وتحديد مدى تأثير كل من النمو الإقتصادي، التضخم والنفقات العمومية على البطالة في الجزائر، في محاولة متواضعة منا لوضع نموذج ملائم يلخص هذه العلاقات بالإستعانة بالتحليل القياسي والكمي للبيانات المتوفرة لدينا.

نتعرف بشكل أكثر تفصيلا على درجة هذا التأثير، من خلال تقسيم الفصل إلى مبحثين هما:

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة.

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة.

في هذا المبحث سيتم التعرف على مختلف الطرق والأساليب بدءا بالتعريف بمجتمع الدراسة والعينة والمتغيرات المدرجة فيها، ثم الأدوات المستخدمة في التحليل من أجل تحقيق الأهداف المنشودة ولذلك سيتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين هما:- الطريقة المتبعة في الدراسة.

-الأدوات المستخدمة.

المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة.

تم الإعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من الطرق الإحصائية والقياسية لمحاولة نمذجة متغيرات الدراسة.

1- **مجتمع الدراسة والعينة:** تم في هذه الدراسة الأخذ بعين الإعتبار للبيانات السنوية لأربعة متغيرات إقتصادية لـ 28 مشاهدة ممتدة من سنة 1990 إلى غاية 2017 من موقع البنك الدولي.
2- **التعريف بمتغيرات الدراسة:** بناءا على ما جاء في الفصل النظري وما ورد في الدراسات السابقة، تمت صياغة نموذج الدراسة الذي يضم متغيرات يمكن ترميزها وفق ما يتماشى مع الأساليب الإحصائية والقياسية والهدف منها كما يلي:

2-1) المتغير التابع: البطالة **CHOM**

2-2) المتغيرات المستقلة: GR الناتج المحلي الإجمالي وهو أحسن مؤشر الذي يسمح بقياس النمو الإقتصادي، أما المتغير الثاني فهو التضخم الذي يرمز له بـ **TINF** وأخيرا النفقات العمومية **DEP**.

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة.

تم إستخدام كل من الأدوات الإحصائية والقياسية التالية بما يتماشى مع الأهداف المنشودة من هذه الدراسة.

1- الأدوات الإحصائية والقياسية: تتمثل الأدوات المستخدمة فيما يلي:

1-1) التحليل العنقودي:

أ- مفهومه:

عبارة عن إجراءات تهدف إلى تصنيف مجموعة حالات أو متغيرات بطرق معينة وترتيبها داخل عناقيد، بحث تكون الحالات مصنفة داخل عنقود معين متجانسة فيما يتعلق بخصائص محددة وتختلف عن حالات أخرى موجودة في عنقود آخر. [1]

ب-أنواعه:

هناك نوعان من التحليل لتكوين العناقيد وهما:[2]

- **التحليل العنقودي التقسيمي:** يبدأ هذا التحليل بإعتبار أن جميع الحالات تتجمع في عنقود واحد، وبعد ذلك يتم تصنيف الحالات تدريجيا في عناقيد أصغر فأصغر.
- **التحليل العنقودي التجميعي:** يبدأ هذا التحليل بعنقود واحد لكل حالة ثم يتم تجميع العناقيد المتشابهة تدريجيا حتى نصل في النهاية إلى العدد المطلوب من العناقيد.

ج-أهدافه:

يمكن إستخدام التحليل العنقودي لتحقيق الأهداف التالية: [3]

---

[1] محفوظ جودة، **التحليل الإحصائي المتقدم بإستخدام SPSS**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 89.

[2] محفوظ جودة، مرجع سابق، ص 89.

[3] ثائر مطلق محمد عياصرة، **النماذج والطرق الكمية في التخطيط وتطبيقاتها في الحاسوب**، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 416.

- إختصار البيانات، حيث يكون من الصعوبة دراستها ما لم يتم تصنيفها إلى مجموعات متجانسة يمكن معاملتها كوحدات؛
- توليف الفرضيات، حيث يستخدم التحليل العنقودي لغرض توليف الفرضيات المتعلقة بطبيعة البيانات على أن تكون قابلة للإختبار؛
- إختبار الفرضيات؛
- التنبؤ المبني على المجاميع؛
- مطابقة النموذج.

1-2) إختبارات الاستقرارية والتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ:

أ. **إختبار جذور الوحدة للإستقرار:** [1] إن السؤال المبدئي الذي يتبادر إلى الذهن عند دراسة السلاسل الزمنية هو الكيفية التي تساعدنا في تحديد ما إذا كانت سلسلة ما مستقرة عند المستوى أو بعد أخذ الفرق الأول، وللإجابة على هذا السؤال سنحاول التطرق إلى مجموعة من الإختبارات أهمها إختبارات جذور الوحدة ونجد منها إختبار ديكي فالر(DF)،إختبار ديكي فالر المطور(الموسع)(ADF) كما يمكن أيضا إستخدام إختبار فيليبس-بيرون (PP).

❖ **إختبار ديكي فالر:** أولى الإختبارات لجذر الوحدة قام بها ديكي وفالر عام 1979 وتم تطويرها فيما بعد إلى إختبارات موسعة عرفت بـADF، حيث تم تطوير إختبار ديكي فالر المبسط DF بسبب أنه يعاب عليه عدم الأخذ بعين الإعتبار إمكانية الإرتباط الذاتي في الحد العشوائي، فإذا كان الحد العشوائي يعاني من الإرتباط الذاتي، فذلك يعني أن تقديرات المربعات الصغرى العادية لن تتسم بالكفاءة، ففي حالة وجود مشكلة الإرتباط الذاتي بالحد العشوائي فإن إختبار ديكي فالر المركب (أو الموسع) يحسب بإضافة متغيرات متباطئة وذلك لإزالة الإرتباط الذاتي كما يلي:

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \sum^{p}_{i=2} \beta_i Y_{t-i+1} + \varepsilon_t \qquad (1)$$

$$\Delta Y_t = \rho_0 + \lambda Y_{t-1} + \sum^{p}_{i=2} \beta_i Y_{t-i+1} + \varepsilon_t \qquad (2)$$

$$\Delta Y_t = \rho_0 + \rho_1 t + \lambda Y_{t-1} + \sum^{p}_{i=2} \beta_i Y_{t-i+1} + \varepsilon_t \qquad (3)$$

[1] دحماني محمد أدريوش، **سلسلة محاضرات في مقياس الإقتصاد القياسي**، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2012-2013، ص ص 117-120.

الفرق بين هذه الصيغ أن الأولى بدون قاطع ودون إتجاه عام زمني، والثانية بإضافة قاطع وبدون إتجاه زمني، وأضيف القاطع والإتجاه العام المتمثل بالزمن في الصيغة الثالثة، وتأخذ جميع هذه الصيغ نفس فرضية العدم$H_0 : \lambda=0$أي سلسلة الفروق الأولى مستقرة ولذا فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الدرجة الأولى،وأذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة يقال أنها متكاملة من الدرجة صفر، مقابل الفرض البديلλمختلف عن الصفر.

❖ **إختبار فليب بيرون:**يقوم هذا الإختبار على تصحيح الإرتباط الذاتي في بواقي معادلة إختبار جذر الوحدة بإستخدام طريقة لامعلمية لتباين النموذج، لكي يأخذ في الإعتبار وجود الإرتباط الذاتي ويعكس الطبيعة الديناميكية في السلسلة، ويسمح هذا الإختبار بتجاوز مشكلتي الإتباط الذاتي وعذم ثبات التباين الخطأ العشوائي التي يعاني منها إختبار ديكي فالر العادي.

من المعلوم أن إختبارADF قائم على فرضية أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة الإنحدار الذاتي (AR)بينما إختبارPP على إفتراض أكثر عمومية، وهي أن السلسلة متولدة بواسطة عملية AutoregressiveIntegratedMovingAverage (ARIMA) ولذا يرى Hallam D. andZanoli R أن إختبارPP له قدرة إختبارية أفضل وهو أدق من إختبارADF لاسيما عندما يكون حجم العينة صغير، وفي حالة تضارب وعدم إنسجام نتائج الإختبارين فإن الأفضل الإعتماد على نتائج إختبارPP.

ب. **التكامل المشترك:**

ظهرت تقنية التكامل المشترك في أواسط الثمانينات على يد Granger (1983) و Engel (1987)وإرتكز تطورها قبل كل شيء على صحة فرضية إستقرارية السلاسل الزمنية، وهي ناتجة عن عملية دمج بين تقنية بوكس–جينكيز والتقارب الحركي (الديناميكي) لنماذج تصحيح الخطأ، ترتكز هذه التقنية على السلاسل الزمنية غير المستقرة، في حين تكون التركيبات الخطية التي فيما بينها مستقرة، وجود التكامل المشترك مرتبط بإختبارات الجذر الوحدوي للتحقق من إستقرار السلاسل، كما تسمح هذه الإختبارات من التأكد من وجود تكامل مشترك أي التقارب بين سيرورات السلاسل الزمنية.[1]

[1] شيخي محمد، **طرق الإقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات**، ط1، دار الحامد، الجزائر، 2011، 289.

يعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر ،بحيث تؤدي التقلبات في إحداهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتيهما ثابتة عبر الزمن ،ولعل هذا يعني أن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت كل على حدى ولكنها تكون مستقرة كمجموعة ،ومثل هذه العلاقة طويلة الأجل بين مجموعة المتغيرات تعتبر مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة مجموعة المتغيرات المستقلة. [1]

ج.نموذج تصحيح الخطأ: [2]

إذا كانت المتغيرات التي تتكون منها ظاهرة ما تتصف خاصية التكامل المشترك، فإن النموذج الأكثر ملائمة لتقدير العلاقة بينها يصبح هو نموذج تصحيح الخطأ، وبالطبع إذا كانت المتغيرات لا تتصف بهذه الخاصية فإن هذا النموذج لا يصبح صالحا لتفسير سلوك هذه الظاهرة.

يستخدم هذا النموذج عادة للتوفيق بين السلوك قصير الأجل والسلوك طويل الأجل للعلاقات الإقتصادية، فالمتغيرات الإقتصادية يفترض أنها تتجه في الأجل الطويل نحو حالة من الاستقرار يطلق عليها في الإقتصاد وضع التوازن، وهي في طريقها لهذا الوضع قد تنحرف عن المسار المتجه إليه لأسباب مؤقتة، ولكن لا يطلق عليها صفة الاستقرار إلا إذا ثبت أنها متجهة لوضع التوازن طويل الأجل.

د. **إختبار التكامل المشترك:**

توجد هناك إختبارات أكثر شمولية وتعقيدا مثل إختبارجوهانسون، ويستخدم هذا الإختبار في حالة النماذج الآنية من الصيغة VAR ويعتمد على مدخل المعلومات الكاملة للإحتمال الأعظم. [3]

- **إختبار التكامل المشترك لجوهانسون:**[4]تعتبر هذه الطريقة أفضل من الطريقة الأولى، لأنها تسمح بتحديد الأثر المتبادل بين المتغيرات موضع الدراسة، ويفترض أنها غير موجودة في المنهجية الأولى (طريقة

[1] عبد القدر محمد عبد القادر عطيه، **الحديث في الإقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، د ط، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 670.

[2] المرجع نفسه، ص 685.

[3] المرجع نفسه، ص 673.

[4] دحماني محمد أدريوش، مرجع سابق، ص 132.

Engel–Granger ذات المرحلتين)، كما تعتبر هذه المنهجية أكثر مناسبة من الطرق المختلفة لأن مقدراتها أقل تحيزا وأكثر إستقرارا وخاصة في حالة السلاسل الزمنية التي تعاني من مشكلة عدم السكون في المستوى.

يقترح كل من Johansen و Johansen and Juselius من أجل تحديد عدد متجهات التكامل،إستخدام إختبارين إحصائيين مبنيين على دالة الإمكانات العظمى وهما إختبار الأثر وإختبار القيم المميزة العظمى.

1-3) نموذج أشعة الإنحدار الذاتي VAR :[1]جاءت هذه النماذج كبديل لنماذج المعادلات الآنية ، فقد أثبتت الإختلالات الإقتصادية عدم صلاحيتها بسبب آنية العلاقات التي تربط بين المتغيرات الإقتصادية وعدم أخذه بعين الإعتبار ديناميكية (حركية) نظام المعادلات القياسية.

في نماذج VAR نعالج كل المتغيرات بصفة متماثلة وبدون شرط إقصاء مع إدخال عامل التباطؤ لكل المتغيرات في كل المعادلات ليعطي للنظام الطبيعة الحركية، هذه النماذج عبارة عن تعميم لنماذج الإنحدار الذاتي إذ يتكون من نظام لجملة معادلات ، بحيث كل متغيرة هي عبارة عن توليفة خطية لقيمها الماضية والقيم الماضية لمتغيرات أخرى بالإضافة إلى الأخطاء العشوائية.

أ- **تحديد وتقدير نموذج VAR** :[2]يمكن تقدير كل معادلة من معادلات هذا النموذج بطريقة المربعات الصغرى أو بطريقة المعقولية العظمى، يتم تقدير كل معادلة على حدا، والنموذج VAR(p) المقدر يكتب على الشكل التالي:

$$Y^{\wedge}_t = Ø^{\wedge}_0 + Ø^{\wedge}_1 Y_{t-1} + Ø^{\wedge}_2 Y_{t-2} + \ldots\ldots + Ø^{\wedge}_p Y_{t-p}$$

لا يمكن تقدير معاملات هذا النموذج إنطلاقا من سلاسل غير مستقرة، إذن يجب جعل كل السلاسل مستقرة بحساب الفروقات من الدرجة d في حالة إتجاه عام عشوائي أو إضافة مركبة الإتجاه العام إلى صيغة النموذج VAR في حالة إتجاه عام ثابت، أيضا يمكن إضافة متغيرات صورية لتصحيح التغيرات الموسمية.

لتحديد درجة النموذج VAR نستخدم معايير المعلومات ، فطريقة إختيار الدرجة تكمن في تقدير كل معادلات النموذج من أجل أي رتبة (درجة) من 0 إلى p(p هو العدد الأقصى المقبول من طرف النظرية

[1] شيخي محمد، مرجع سابق، ص 269.

[2] المرجع نفسه، ص ص 272-273.

الإقتصادية)، نستعمل مثلا المعايير الثلاثة Akaike و Hannan-Quin و Schwarz نختار التباطؤ الأمثل وذلك بتصغير المعايير الثلاثة.

ب- السببية وإختبارها وفق Granger: يعتبر مشكل السببية من أهم المحاور في تحديد صيغ النماذج الإقتصادية، إذ يهدف إلى البحث عن أسباب الظواهر الإقتصادية وفهمها للتمييز بين الظاهرة التابعة من الظواهر المستقلة المفسرة لها، حيث إقترح(1969)Granger معيارا لتحديد العلاقة السببية التي ترتكز على العلاقة الديناميكية الموجودة بين السلاسل الزمنية، إذا كانت Y_{t1} و Y_{t2} سلسلتين زمنيتين تعبران عن تطور ظاهرتين إقتصاديتين مختلفتين عبر الزمن t، وكانت السلسلة Y_{t1}تحتوي على المعلومات التي من خلالها يمكن تحسين التوقعات بالنسبة للسلسلة Y_{t2}، في هذه الحالة نقول أن Y_{t1} تسبب Y_{t2}، إذن نقول عن متغيرة أنها سببية إذا كانت تحتوي على معلومات تساعد على تحسين التوقع لمتغيرة أخرى. كما يستخدم هذا الإختبار في التأكد من مدى وجود علاقة تغذية مرتدة أو إسترجاعية أو علاقة تبادلية بين متغيرين، وذلك في حالة وجود بيانات سلسلة زمنية. [1]

ج-تحليل الصدمات ودوال الإستجابة : نموذج VARينمذج العلاقات الحركية بين مجموعة من المتغيرات المختارة لوصف ظاهرة إقتصادية خاصة، إن تحليل الصدمات ودوال الإستجابة يسمح بدراسة أثر صدمة معينة على متغيرات النظام. [2]

د-تحليل التباين: يهدف تحليل تباين خطأ التنبؤ إلى حساب وتحديد مدى مساهمتها في تباين الخطأ، رياضيا نستطيع كتابة تباين خطأ التنبؤ لفترة معينة h بدلالة تباين الخطأ الخاص بكل متغير على حدا، ولمعرفة وزن أو نسبة مشاركة كل تباين نقوم بقسمة هذا التباين على تباين خطأ التنبؤ الكلي، بعدما تصبح الصدمات طبيعية وشاقولية يتم تحليل الإستجابة. [3]

2- البرامج المستخدمة في المعالجة : بإستخدام برنامج Eviews9 في كل من الإختبارات الإحصائية والقياسية.

[1] شيخي محمد، مرجع سابق، ص ص 276-277.
[2] المرجع نفسه، ص 281.
[3] المرجع نفسه ، ص 283.

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

من خلال هذا المبحث سيتم التطرق لنتائج الدراسة الإحصائية والقياسية ومناقشتها، حيث سيتم التعرض إلى مختلف المراحل ومحاولة نمذجة هذه المتغيرات، وبدوره سيتم تقسيمه إلى مطلبين هما:

- عرض النتائج.

-مناقشة النتائج.

المطلب الأول: عرض النتائج

سيتم في هذا المطلب عرض مختلف النتائج والمراحل التفصيلية لكل من الدراسة الإحصائية والقياسية.

الفرع الأول:نتائج الدراسة الإحصائية.

تم فيها تطبيق التحليل العنقودي الهرمي لرسم مخطط الشجرة الموالي، حيث يتبين من خلاله أن سنوات الدراسة قسمت إلى مجموعتين أساسيتين الأولى كانت من سنة 1990 إلى غاية 1996.

أما المجموعة الأساسية الثانية فكانت من سنة 1997 إلى غاية 2017، قسمت هذه المجموعة بدورها إلى مجموعتين فرعيتين الأولى من سنة 1997 إلى 2008 والثانية من 2009 إلى 2017، قسمت هذه المجموعاتان الفرعيتان أيضا إلى مجموعات جزئية.

المجموعة الفرعية الأولى تجزأت إلى مجموعتين الأولى من سنة 1997 إلى 2004، والثانية من 2005 إلى 2008.

أما المجموعة الفرعية الثانية فهي بدورها تجزأت إلى مجموعتين، الأولى من سنة 2009 إلى غاية 2014 والثانية من 2015 إلى غاية 2017.

شكل رقم01 : مخطط الشجرة

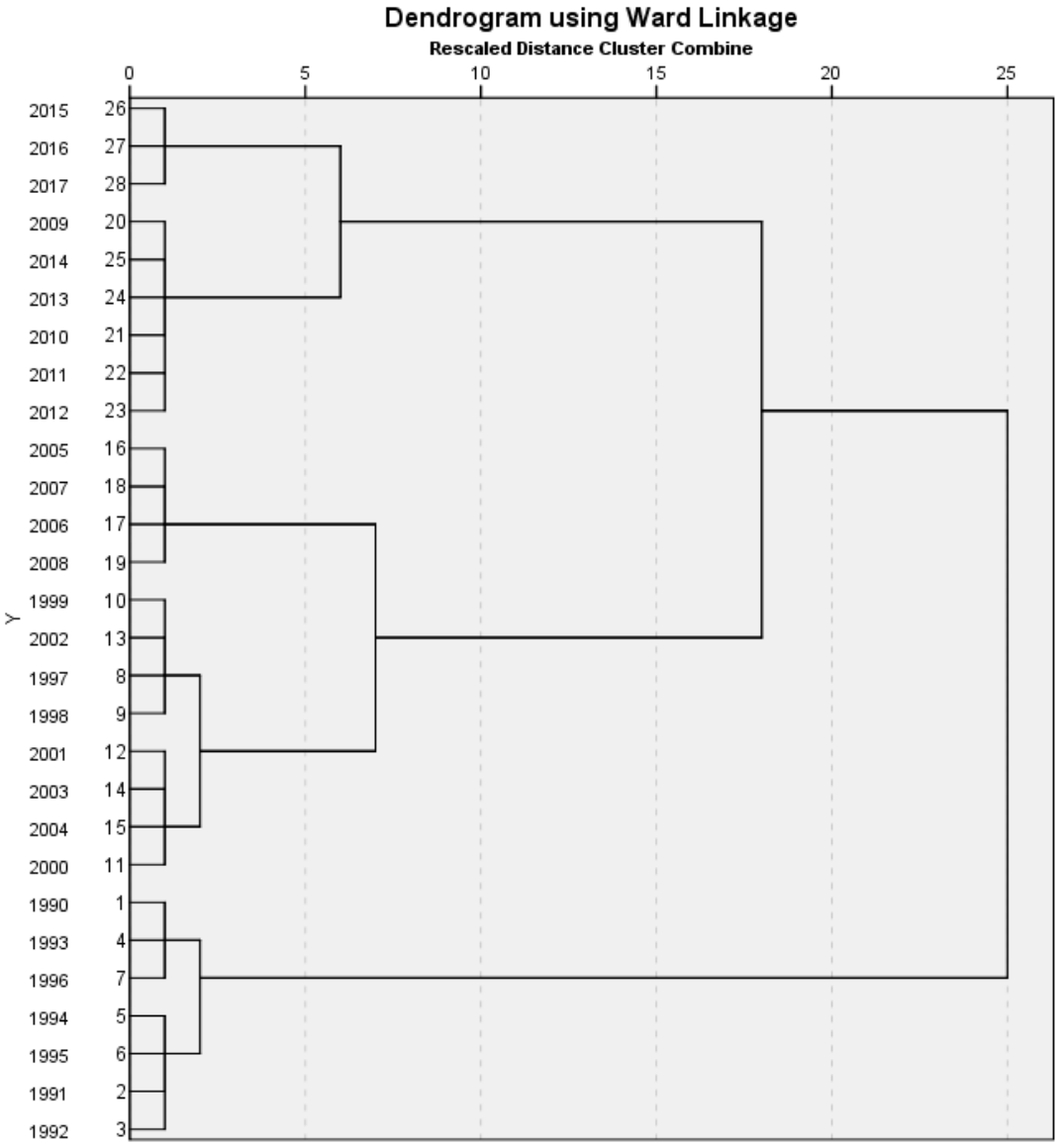

المصدر: من إعداد الطالب بالإستعانة ببرنامج SPSS والملحق رقم 01

الفرع الثاني: نتائج الدراسة القياسية.

1- دراسة مدى إستقرارية السلاسل الزمنية : من خلال هذه الخطوة يتم تحديد النموذج الذي يمكن أن تخضع له متغيرات هذه الدراسة.

1-1) الرسومات البيانية للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة: من خلال الأشكال البيانية التالية يتضح جليا عدم إستقرارية جميع السلاسل عند المستوى.

شكل رقم02 : الرسومات البيانية للسلاسل الزمنية الأصلية

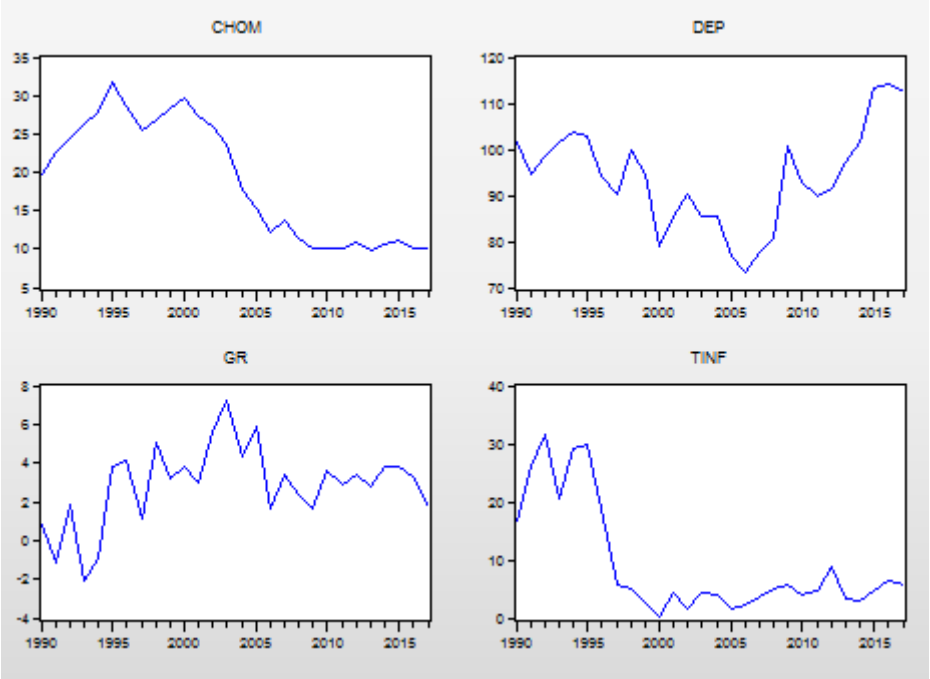

المصدر: من إعداد الطالبالإستعانة ببرنامج Eviews 9 والملحق رقم 01

للتحقق من ذلك نقوم بإجراء اختبارات جذر الوحدة.

2-1) إختبارات جذر الوحدة: نستخدم في هذا كل من إختباراديكي-فولر المطور وإختبار فيليبس-بيرون للسلاسل الأصلية والسلاسل الناتجة عن تطبيق الفرق الأول للسلاسل الأصلية، والنتائج ملخصة في الجدول الموالي.

جدول رقم03 : نتائج إختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	النموذج الأول يحتوي على ثابت وإتجاه عام وجذر الوحدة							
	نوع السلسلة	قيم tوالإحتمال		1%	5%	0	1	المحسوبة Prob
						%		
CHOM	ع	F	D	A	4.339330	3.587527	3.229230	2.622700	0.2739
					–	–	–	–	
		P		P	4.339330	3.587527	3.229230	2.604131	0.2813
					–	–	–	–	
	عند الفرق الأول	F	D	A	4.356068	3.595026	3.233456	3.666763	0.0433
					–	–	–	–	
		P		P	4.356068	3.595026	3.233456	3.666763	0.0433
					–	–	–	–	
DEP	ع ند المستوى	F	D	A	4.339330	3.587527	3.229230	1.466719	0.8161
					–	–	–	–	
		P		P	4.339330	3.587527	3.229230	1.314908	0.8623
					–	–	–	–	
	عند الفرق الأول	F	D	A	4.374307	3.603202	3.238054	4.899284	0.0031
					–	–	–	–	
		P		P	4.356068	3.595026	3.233456	5.730794	0.0004
					–	–	–	–	
	ع ند	F	D	A	4.339330	3.587527	3.229230	3.305572	0.0867
					–	–	–	–	

GR	المستوى	P	P			4.339330	3.587527	3.229230	3.214805 –	0.1027
	عند الفرق الأول	A	D	F		4.356068	3.595026	3.233456	8.481897 –	0.0000
		P	P			4.356068	3.595026	3.233456	22.30236 –	0.0000
TINF	عند	A	D	F		4.339330	3.587527	3.229230	1.774999 –	0.6886
	المستوى	P	P			4.339330	3.587527	3.229230	1.873334 –	0.6403
	عند الفرق الأول	A	D	F		4.356068	3.595026	3.233456	5.319519 –	0.0011
		P	P			4.356068	3.595026	3.233456	5.863544 –	0.0003

المتغيرات	النموذج الثاني يحتوي على ثابت وجذر الوحدة								
	نوعالسلسلة	قيم tوالإحتمال	%1	%5	%10	0	1	المحسوبة	Prob
CHOM	عند	A	D	F		3.699871	2.976263	2.627420	0.294704 –	0.9134
	المستوى	P	P			3.699871	2.976263	2.627420	0.552799 –	0.8654
	عند الفرق الأول	A	D	F		3.711457	2.981038	2.629906	3.745310 –	0.0092
		P	P			3.711457	2.981038	2.629906	3.745310 –	0.0092
	عند	A	D	F		3.699871	2.976263	2.627420	1.432792	0.5514

DEP	المستوى								
		P	P	3.699871	2.976263	2.627420	1.528180	0.5044	
	عند الفرق	F	D	A	3.711457	2.981038	2.629906	5.094825	0.0003
	الأول								
		P	P	3.711457	2.981038	2.629906	5.219621	0.0003	
	عند	F	D	A	3.699871	2.976263	2.627420	3.268414	0.0267
GR	المستوى								
		P	P	3.699871	2.976263	2.627420	3.159258	0.0339	
	عند الفرق	F	D	A	3.711457	2.981038	2.629906	8.405662	0.0000
	الأول								
		P	P	3.711457	2.981038	2.629906	9.981851	0.0000	
	عند	F	D	A	3.699871	2.976263	2.627420	1.486727	0.5249
TINF	المستوى								
		P	P	3.699871	2.976263	2.627420	1.480189	0.5281	
	عند الفرق	F	D	A	3.711457	2.981038	2.629906	5.285948	0.0002
	الأول								
		P	P	3.711457	2.981038	2.629906	5.386352	0.0002	

المتغيرات	النموذج الثالث يحتوي على جذر الوحدة فقط						
	نوعالسلسلة	قيم tوالإحتمال	%1	%5	0 %	1	Prob المحسوبة

0.3336	0.861258 –	1.609571 –	1.953858 –	2.653401 –	A	D	F	ند ع	
0.3527	0.816805 –	1.609571 –	1.953858 –	2.653401 –	P		P	المستوى	CHOM
0.0007	3.678105 –	1.609329 –	1.954414 –	2.656915 –	A	D	F	عند الفرق الأول	
0.0007	3.678105 –	1.609329 –	1.954414 –	2.656915 –	P		P		
0.7145	0.127012 –	1.609571 –	1.953858 –	2.653401 –	A	D	F	ند ع	
0.7452	0.229277 –	1.609571 –	1.953858 –	2.653401 –	P		P	المستوى	DEP
0.0000	5.155126 –	1.609329 –	1.954414 –	2.656915 –	A	D	F	عند الفرق الأول	
0.0000	5.274699 –	1.609329 –	1.954414 –	2.656915 –	P		P		
0.3358	0.855256 –	1.609329 –	1.954414 –	2.656915 –	A	D	F	ند ع	
0.1510	1.383032 –	1.609571 –	1.953858 –	2.653401 –	P		P	المستوى	GR
0.0000	8.541005 –	1.609329 –	1.954414 –	2.656915 –	A	D	F	عند الفرق الأول	
0.0000	9.841783 –	1.609329 –	1.954414 –	2.656915 –	P		P		
0.1555	1.365990 –	1.609571 –	1.953858 –	2.653401 –	A	D	F	ند ع	

TINF	المستوى	P		P	2.653401	1.953858	1.609571	1.349312	0.1600
	عند الفرق الأول	F	D	A	2.656915	1.954414	1.609329	5.283314	0.0000
		P		P	2.656915	1.954414	1.609329	5.346713	0.0000

المصدر: من إعداد الطالب بالإستعانة بالملحق رقم 02

من خلال الجدول يتبين أن كل السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى وتستقر عند الفرق الأول حسب كل من إختبار ADF و PP للنماذج الثلاثة حيث أن القيم المحسوبة لإحصائية ستيودنتt أغلبها أقل من القيم الجدولية بالقيمة المطلقة، كما أن قيمة الإحتمال(Prob) كانت أكبر من 5% ومنه قبول فرضية العدم التي تنص على وجود جذر الوحدة وبالتالي عدم إستقرارية السلاسل الزمنية.

بما أن السلاسل الزمنية للمتغيرات غير مستقرة عند المستوى وتستقر عند تطبيق الفرق الأول، فإنه يمكن تطبيق منهجية التكامل المشترك(VECM) لكل من المتغير التابع البطالةCHOM والمتغيرات المستقلة النفقات العمومية DEP، النمو الإقتصاديGR والتضخم TINF.

2- **السببية:** يمكن من خلال هذا الإختبار معرفة إتجاه العلاقة بين المتغيرات بغض النظر عن درجة التأخير.

جدول رقم04 :إختبار السببية

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/10/19 Time: 16:03
Sample: 1990 2017
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DEP does not Granger Cause CHOM	27	4.05850	0.0553
CHOM does not Granger Cause DEP		2.35852	0.1377
GR does not Granger Cause CHOM	27	31.6240	9.E-06
CHOM does not Granger Cause GR		0.18490	0.6710
TINF does not Granger Cause CHOM	27	4.40513	0.0465
CHOM does not Granger Cause TINF		0.43135	0.5176
GR does not Granger Cause DEP	27	2.33624	0.1395
DEP does not Granger Cause GR		0.27553	0.6045
TINF does not Granger Cause DEP	27	0.00098	0.9753
DEP does not Granger Cause TINF		0.04675	0.8306
TINF does not Granger Cause GR	27	3.33554	0.0803
GR does not Granger Cause TINF		14.7817	0.0008

المصدر: من إعداد الطالب بالإستعانة ببرنامج Eviews 9 والملحق رقم 01.

من خلال نتائج الجدول يتبين عدم تسبب النفقات العمومية DEP في البطالة CHOM لأن قيمة الإحتمال بلغت 0.0553 وهي أكبر من 5% وبالتالي قبول فرضية العدم، في حين أن كل من النمو الإقتصاديGR والتضخم TINF يسببان البطالة CHOM، حيث بلغت قيمة الإحتمال على الترتيب 9.E-06 و 0.0465 وهي أقل من 5% وبالتالي قبول الفرض البديل القائل بوجود علاقة السببية.

3- الدراسة القياسية للنموذج :

3-1) مراحل تطبيق منهجية التكامل المشترك(VECM):

أ- **تحديد درجة تأخير النموذج :** يتضح جليا أن درجة التأخير المناسبة للنموذج هي الواحد (1) بإعتماد أقل قيمة ممكنة لكل المعايير حسب ما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم 05: درجة التأخير للنموذج

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-312.8729	NA	1200797.	25.34983	25.54485	25.40392
1	-236.6588	121.9425*	9927.451*	20.53271*	21.50781*	20.80316*
2	-227.8586	11.26435	19776.78	21.10868	22.86387	21.59550
3	-212.9403	14.32151	29567.62	21.19523	23.73049	21.89840

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الطالب بالإستعانة ببرنامج Eviews 9 والملحق رقم01.

ب-دراسة إمكانية وجود علاقة التكامل المشترك :حسب جوهانسون يمكن التأكد من وجود أو عدم وجود علاقة التكامل المشترك في الأجل الطويل وعدد علاقات التكامل المشترك الممكنة بين المتغيرات من خلال هذا الإختبار وتحديدا كل من إختبار الأثر وإختبار القيمة العظمى كما هو موضح في الجدولين التاليين.

جدول رقم 06:إختبار الأثر

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.695205	53.43649	47.85613	0.0137
At most 1	0.391089	22.54549	29.79707	0.2691
At most 2	0.230321	9.647310	15.49471	0.3089
At most 3	0.103510	2.840972	3.841466	0.0919

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من إعداد الطالب بالإستعانة ببرنامج Eviews 9 والملحق رقم 01.

يظهر من خلال نتائج الجدول السابق وجود علاقة تكامل مشترك واحدة لأن قيمة الإحتمال بلغت 0.2691 وهي أكبر من 5%وبالتالي قبول فرضية العدم الثانية التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك واحدة، ونفس النتيجة توصل إليها إختبار القيمة العظمى حيث بلغت قيمة الإحتمال 0.4616 وهي كذلك أكبر من 5%.

جدول رقم07:إختبار القيمة العظمى

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.695205	30.89100	27.58434	0.0181
At most 1	0.391089	12.89818	21.13162	0.4616
At most 2	0.230321	6.806339	14.26460	0.5123
At most 3	0.103510	2.840972	3.841466	0.0919

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من إعداد الطالب بالإستعانة ببرنامج Eviews 9 والملحق رقم01.

نظرالوجود علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات فإنه يمكن تطبيق منهجية التكامل المشترك(VECM).

ج-تقدير نموذج VECM: يظهر النموذج المقدر في الملحقين 03 و 04 كما يظهر من خلال الجدول الموالي أن قيمة معامل C(1) التي تمثل معامل تصحيح الخطأ في نموذج VECM قدرت بـ 0.036355 وهي أكبر من الصفر أي موجبة.

جدول رقم08 : معلمة الأجل الطويل (معامل تصحيح الخطأ)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.036355	0.009952	3.653079	0.0005
C(2)	-0.016650	0.204592	-0.081380	0.9353
C(3)	-0.017643	0.047687	-0.369975	0.7124
C(4)	0.424125	0.303695	1.396548	0.1664
C(5)	0.068941	0.063027	1.093834	0.2773
C(6)	-0.486812	0.312677	-1.556916	0.1234

المصدر: من إعداد الطالب بالإستعانة ببرنامج Eviews 9 والملحق رقم 01

بما أن معامل تصحيح الخطأ موجب فإنه لا يتوفر الشرط الضروري لوجود التكامل المشترك، ومنه لا يمكن قبول هذا النموذج وبالتالي العودة لتطبيق نموذج أشعة الإنحدار الذاتي(VAR).

2-3) مراحل تطبيق منهجية أشعة الإنحدار الذاتي (VAR):بتطبيق نفس المراحل السابقة من إيجاد درجة التأخير المناسبة يمكن تقدير النموذج كما يلي:

أ- **تقدير نموذج أشعة الإنحدار الذاتي (VAR):**يمكن كتابة هذا النموذج بالإستعانة بالملحقين رقم 05و06 وفق المعادلة التالية:

$$CHOM = 0.998200884923*CHOM(-1) + 0.0593195806759*DEP(-1) - 0.876893209525*GR(-1) - 0.0556830629652*TINF(-1) - 2.79167798443 + \hat{e}_t$$

$R^2 = 97.05$ F= 181.22 DW= 2.19

ب-تقييم المعادلة المقدرة للنموذج:

❖ **الجانب الإحصائي:**

- **معامل التحديد R^2:** بلغت قيمة معامل التحديد 97.05 %أي أن النموذج له قدرة تفسيرية عالية جدا، حيث أن المتغير التابع مفسر جيدا من قبل المتغيرات المستقلة والقيمة المتبقية 2.95 %مفسرة من قبل متغيرات لم تدرج في هذا النموذج.
- **دوال الإستجابة:** سيتم من خلالها التعرف على مدى تأثر النموذج عند حدوث صدمة على مستوى المتغيرات ومدى إمتصاص تلك الصدمة من قبل المتغيرات المستقلة لإرجاع النموذج إلى الاستقرار على المدى البعيد وخاصة كيفية تأثيرها على المتغير التابع البطالة **CHOM** كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم 03: دوال الإستجابة لنموذج أشعة الإنحدار الذاتي

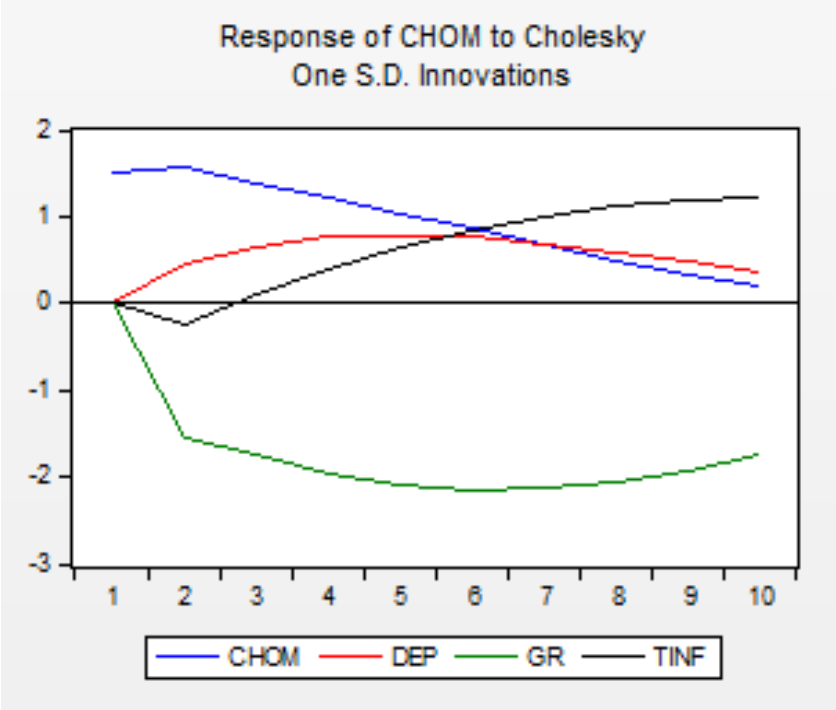

المصدر: من إعداد الطالب بالإستعانة ببرنامج Eviews 9 والملحق رقم 01

- **أثر الصدمة على معدل البطالة:** في الفترة الأولى والثانية كانت الصدمة جد قوية، لكن أثرها سرعان ما بدأ بالإنخفاض إلى أن ينعدم على المدى الطويل وبالتالي العودة إلى الاستقرار.
- **أثر الصدمة على النفقات العمومية DEP:** الإستجابة كانت منعدمة في الفترة الأولى كباقي المتغيرات المستقلة، لترتفع تدريجيا على المدى القصير والمقدر بـ 5 فترات ثم تعاود الإنخفاض من جديد لتنعدم على المدى الطويل.
- **أثر الصدمة على النمو الإقتصادي GR:** الإستجابة كانت جد سلبية وسريعة في المدى القصير (الفترة الثانية) ثم تواصل الإنخفاض بشكل بطيء على المدى المتوسط والعودة إلى الإرتفاع النسبي والمستقر نوعا ما في الإتجاه السلبي على المدى الطويل.
- **أثر الصدمة على التضخم TINF:** الإستجابة كذلك كانت سلبية في الفترة الثانية وسرعان ما عادت للإرتفاع في المدى المتوسط لتستقر على المدى الطويل.

- **تحليل التباين:** من خلال جدول تحليل التباين يتبين أن معظم التقلبات الظرفية التي تمس معدلات البطالة في المدى القصير هي تنتج بصفة أساسية من الصدمات الذاتية لنفس المتغير، حيث أن هذه الصدمة تقوم بتفسير ما قيمته 63.75% من التغيرات الحاصلة على معدل البطالة خلال الفترة الثانية التي

تلي فترة حدوث الصدمة وتأخذ هذه النسب في الإنخفاض لتصل إلى معدل 19.82%بعد مرور 10 فترات من الصدمة.

أما فيما يخص مساهمة باقي المتغيرات في تفسير تغيرات معدل البطالة فيبدأ بالإرتفاع وبشكل موازي لإنخفاض نسبة مساهمة صدمات معدلات البطالة في تفسير نفسها، حيث تساهم النفقات العمومية GR في تفسير معدلات البطالة بنسبة 2.98% في المرحلة الثانية وتستمر في الإرتفاع لتصل إلى 7.62%، أما النمو الإقتصادي فيساهم بنسبة 32.50% خلال الفترة الثانية وتستمر في الإرتفاع لتصل في الفترة العاشرة لأعلى نسبة وهي 61.60%، وأخيرا التضخم يساهم بنسبة 0.75% وترتفع بدورها النسبة إلى أن تبلغ أقصى قيمة لها 11.95%في الفترة الأخيرة.

جدول رقم 09: تحليل التباين لنموذج أشعة الإنحدار الذاتي

Variance Decomposition of CHOM:

Period	S.E.	CHOM	DEP	GR	TINF
1	1.506010	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000
2	2.715024	63.75734	2.985301	32.50246	0.754895
3	3.571096	52.06815	5.104517	42.29711	0.530223
4	4.337336	43.26338	6.545842	49.04847	1.142302
5	5.028115	36.48754	7.336003	53.73566	2.440788
6	5.646845	31.23078	7.626600	56.97322	4.169404
7	6.192021	27.16063	7.580119	59.14013	6.119115
8	6.662827	24.02527	7.331955	60.50768	8.135091
9	7.060508	21.63056	6.984076	61.27790	10.10746
10	7.388594	19.82549	6.608946	61.60575	11.95981

المصدر: من إعداد الطالب بالإستعانة ببرنامج Eviews 9 والملحق رقم 01.

الجانب القياسي:يمكننا هذا الجانب من إختبار صلاحية النموذج.

- **الإرتباط الذاتي بين الأخطاء:** يتبين من خلال الجدول رقمّ التالي أن أغلب قيم الإحتمال أكبر من 5% ومنه قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة الإرتباط الذاتي بين الأخطاء.

جدول رقم10:إختبارالإرتباطالذاتي بين الأخطاء للنموذج

Lags	LM-Stat	Prob
1	13.02722	0.6708
2	16.54292	0.4158
3	11.09130	0.8038
4	13.41501	0.6422
5	13.29495	0.6511
6	20.72116	0.1895
7	11.13887	0.8008
8	13.48339	0.6371
9	5.019349	0.9957
10	7.555986	0.9610
11	6.436892	0.9827
12	14.13668	0.5885
13	7.791396	0.9548
14	7.747720	0.9560
15	9.817178	0.8760
16	13.72970	0.6188

المصدر: من إعداد الطالب بالإستعانة ببرنامج Eviews 9 والملحق رقم 01.

- **عدم ثبات التباين:**من خلال نتائج الجدول رقم à التالي نلاحظ أن قيمة الإحتمال بلغت 0.1776 وهو أكبر من 5% وبالتالي قبول فرضية العدم التي تؤكد عدم وجود هذه المشكلة.

جدول رقم11: إختبار عدم ثبات التباين للنموذج

Chi-sq	df	Prob.
91.54659	80	0.1776

المصدر: من إعداد الطالب بالإستعانة ببرنامج Eviews 9 والملحق رقم 01.

- **التوزيع الطبيعي للبيانات:**يتضح من خلال الجدول التالي أن الإحتمال لإحصائية جارك بيرا قدر بـ 0.9443 الأكبر من 5% ومنه قبول فرضية العدم التي تنص على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

جدول رقم12 :إختبار التوزيع الطبيعي

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	1.154230	2	0.5615
2	0.028716	2	0.9857
3	0.892926	2	0.6399
4	0.758270	2	0.6845
Joint	2.834141	8	0.9443

المصدر: من إعداد الطالب بالإستعانة ببرنامج Eviews 9 والملحق رقم 01.

- **إستقرارية النموذج:**

للتأكد من إستقرارية هذا النموذج يتم رسم الجذور المقلوبة، كما هو موضح في الشكل الموالي ،حيث كانت جميع الجذور الممثلة بالنقاط تقع داخل الدائرة وبالتالي فالنموذج مستقر.

الشكل رقم03 : الجذور المقلوبة للنموذج

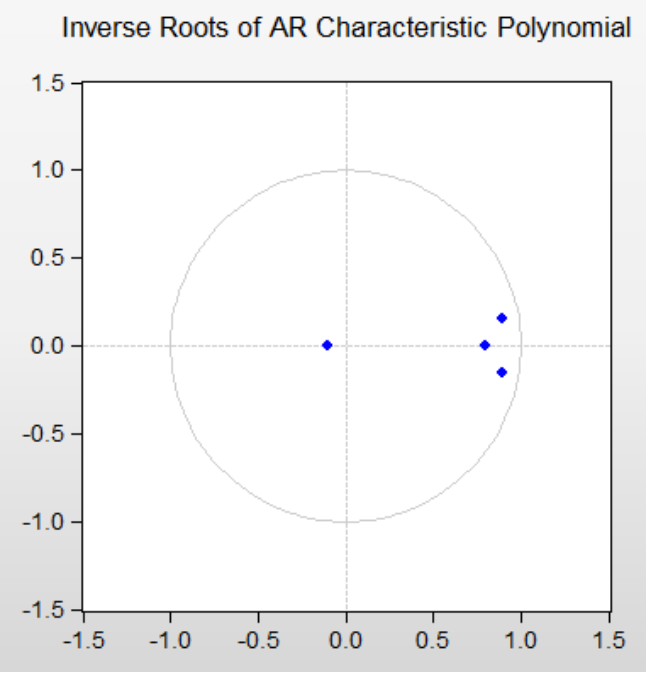

المصدر: من إعداد الطالب بالإستعانة ببرنامج Eviews 9 والملحق رقم 01.

❖ **الجانب الإقتصادي:** منخلاله تتم دراسة إتجاه العلاقة بين متغيرات النموذج، وحسب المعادلة المقدرة والملحق رقم 06 تبين وجود علاقة عكسية بين البطالة وكل من النمو الإقتصادي والتضخم وهذا

بالنسبة للتأخر الأول لهما بالإضافة إلى وجود علاقة طردية بين كل من البطالة وقيمتها المؤخرة الأولى والنفقات العمومية بالنسبة للتأخر الأول وهذا ما يتوافق مع النظرية الإقتصادية.

المطلب الثاني: مناقشة النتائج

سيتم تحليل وتفسير النتائج المتوصل إليها في الدراسة الإحصائية والقياسية من خلال هذا المطلب بنوع من التفصيل.

1- تحليل وتفسير نتائج الدراسة الإحصائية:

من خلال التحليل العنقودي تبين تقسيم فترة هذه الدراسة إلى مجموعتين أساسيتين تعد الأولى بداية فترة مرحلة مهمة للتمهيد للدخول إلى إقتصاد السوق، حيث إنطلق في **برنامج الاستقرار والتصحيح الهيكلي من سنة 1990 إلى غاية سنة 1999**،وذلك بإصدار مجموعة من القوانين والمراسيم لأجل تنظيم السوق المالي وإنشاء بنوك ومؤسسات مالية جزائرية وأجنبية، وفتح مكاتب تمثل هذه الأخيرة لخلق مناصب عمل خاصة للطبقة المتعلمة، كذلك عمل هذا البرنامج على إعطاء ضمانات قانونية خاصة بالاستثمارات الخاصة، سواء كانت محلية أو أجنبية بغية جلب الإستثمارات وأيضا توفير مناصب العمل، كذلك إنشاء برامج للشبكة الإجتماعية تسعى إلى تخصيص إعانات وتعويضات مالية لحماية وتدعيم الفئات الأكثر فقرا، بالإضافة إلى إستحداث أنشطة ذات منفعة عامة وأشغال ذات الإستخدام المكثف لليد العاملة، وهذا لتوفير مداخيل لفئة البطالين مقابل أنشطة يقدمونها للمصلحة العامة.

أما المجموعة الأساسية الثانية فقد ضمت مجموعات جزئية، تمثلت كل مجموعة في هذه البرامج على الترتيب:

- **برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي أو المخطط الثلاثي PSRE (2001-2004)**: الذي كان يهدف إلى دعم النشاطات الإقتصادية المولدة لمناصب الشغل في مختلف المناطق، من أجل التكفل بالبطالة في المناطق النائية وترقية المؤسسات الفلاحية والمؤسسات المحلية.

- **برنامج تكميلي لدعم النمو PCSC (2005-2009):** تعتبر هذه الفترة الأهم والتي عرفت إستحداث عدد هام من مناصب الشغل بسبب الإهتمام بتحسين مستوى الإستثمار الوطني وكذلك الأجنبي، كذلك نتاج أجهزة التشغيل المؤقت وأجهزة خلق النشاطات التي تدخل في إطار ترقية تشغيل الشباب، حيث تم إستحداث مناصب عمل كانت أغلبها في الإدارات العمومية والمؤسسات،بالإضافة إلى الورشات التي تستعمل اليد العاملة بكثافة، كذلك فتح العديد من المؤسسات الصغيرة خلال هذه الفترة وهذا كان نتيجة تراكم الإدخار الوطني بعد إرتفاع أسعار البترول.
- **برنامج توطيد النمو الإقتصاديأو المخطط الخماسي الثاني PCCE (2010-2014):** الذي هدف إلى إستحداث ثلاثة ملايين مناصب شغل جديدة من خلال دعم الإستثمار في القطاع الإقتصادي، وكذلك ترقية التكوين التأهيلي بغرض تيسير الإندماج في عالم الشغل، من خلال المخطط الثلاثي لإعادة التأهيل للوكالة الوطنية للتشغيل للإستمرار في التوظيف إلى غاية سنة 2011 التي كانت توحي بتراجع نسبة البطالة.
- **البرنامج الخماسي للتنمية (2015-2019):** يضمن هذا المشروع رؤية إستشرافية إلى غاية 2019، حيث أدخلت الحكومة تحسينات جديدة تتعلق بمنح المزيد من التسهيلات للمستثمرين، إلى جانب الحد من العراقيل التي يواجهونها، بالإضافة إلى إنعاش العديد من القطاعات المنتجة، على غرار القطاعات الكبرى المنشآت والأشغال العمومية والصناعية وكذا التنمية الإجتماعية في مجال الصحة والتربية، مواصلة الإستثمارات في المنشآت بالتوازي مع قطاعات أخرى خلاقة للثروة ومناصب الشغل والتي من شأنها أن تنوع الإقتصاد.

2- تحليل وتفسير نتائج الدراسة القياسية:

من خلال دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية تبين عدم إستقرارها عند المستوى في حين إستقرت عند تطبيق الفرق الأول، مما قادنا إلى إمكانية تطبيق نموذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ (VECM)،وفي خضم مراحل التطبيق بطريقة جوهانسون تأكد وجود علاقة التكامل المشترك،إلا أنه في دراسة العلاقة في الأجل الطويل تبين عدم وجود العلاقة بسبب عدم سالبية معامل تصحيح الخطأ، وبالتالي عدم إمكانية تبني هذه المنهجية، ومنه تم في آخر المطاف الرجوع إلى الحالة العامة ألا وهي تطبيق نموذج أشعة الإنحدار الذاتي (VAR).

تمت عملية التقدير وإختبار النموذج الذي قبل من جميع النواحي إحصائيا، قياسيا وإقتصاديا، حيث أن العلاقة الطردية بين البطالة وقيمتها المؤخرة الأولى تعني أنه إرتفاع معدل البطالة لسنة ما يتوقع أن يستمر هذا الإرتفاع في السنة المقبلة والعكس صحيح، ونفس الشيء بالنسبة للنفقات العمومية فكل زيادة فيها تؤدي إلى زيادة في معدل البطالة في السنة التي تليها نتيجة لعدم ظهور نتائج السياسة المالية في المدى القصير، العلاقة العكسية بين البطالة وكل من النمو الإقتصادي والتضخم تظهر من خلال كون الزيادة في الناتج تساهم في زيادة الإستثمارات ومن ثم توفير مناصب عمل جديدة، مما يساهم في تخفيض معدلات البطالة والعكس صحيح، أما التأثير العكسي للتضخم على البطالة فيظهر على المدى المتوسط والطويل من خلال تدخل الدولة بسياساتها، وتؤكد ذلك دوال الإستجابة وتحليل التباين ،حيث أنه عند تعرض النموذج لأي صدمة إيجابية أي إنحراف معياري في الأخطاء فإنه يتأثر في المدى القصير وسرعان ما يعود للتوازن على المدى الطويل.

أخيرا يمكن القول أن تدخلات الدولة بمختلف سياساتها الإقتصادية لها قدرة نسبية في معالجة البطالة من خلال السياسة المالية التي تتجه نحو التوسع في الإنفاق العام، في حين السياسة النقدية لا تبدي أي قدرة على معالجة هذه الظاهرة وذلك لتوجه هذه الأخيرة إلى معالجة وضمان إستقرار الأسعار ومحاربة التضخم.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تمت الدراسة الإحصائية والقياسية للمتغيرات الإقتصادية للجزائر خلال الفترة 1990-2017، وذلك بما وفرته قاعدة بيانات مأخوذة من موقع البنك الدولي، وبإستخدام مختلف البرامج المساعدة والأساليب الإحصائية والقياسية تم وضع نموذج قياسي يعكس العلاقة بين متغيرات الدراسة على المدى القصير والطويل تم قبولها من جميع النواحي، كما تبين لنا إستقرارها بالرغم من أن أي صدمة قد تحدث في أي متغير بدورها ستؤثر بشكل مباشر على النموذج ككل في المدى القصير وتعاود إلى الوضع التوازني على المدى الطويل.

خـــاتـــمـــة

خاتمة

تعبر البطالة من المشاكل الأساسية على الصعيديين الاجتماعي والاقتصادي، التي يعاني منها كل الدول، سواء في العالم الصناعي المتقدم أو الدول النامية ، حيث اخذت حيزا كبيرا من اهتمامات وجهود الاقتصاديين والسياسيين .

هذه المشكلة كانت محل الدراسة ، حيث تم التحليل واقع هذه الظاهرة في الجزائر من خلال الظروف التي ميزت الاقتصاد الجزائري خلال فترة (1990-2017). حيث نحاول من خلال هذه الدراسة الاجابة على بعض التساؤلات واختبار الفرضيات وفقا لمنهجية تحليلية قياسية لمشكلة البطالة حيث نجد أن الجزائر اعتمدت فيها اصلاحات اقتصادية بمعية صندوق النقد الدولى والبنك العالمي وغيرت هيكل العديد من المتغيرات الاقتصادية التي أثرت بأشكال مختلفة على مستوى التشغيل والبطالة، ان الهدف من وراء هذه الدراسة هو بناء نموذج قياسي لحجم البطالة خلال الفترة 1990-2017.

للالمام بمختلف جوانب هذه الظاهرة، وللوصول الى أهداف الدراسة وجب علينا تقديم الاطار العام لظاهرة البطالة ومحاولة تحليلها في الاقتصاد الجزائري من خلال دراسة تطوراتها وخصائصها اضافة الى معرفة أثر الاصلاحات الاقتصادية على مستوى البطالة، ومن جهة اخرى محاولة بناء نموذج قياسي لمعرفة كيفية تأثير المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة خلال الفترة الممتدة من 1990-2017 والتي هي محل دراستنا .

وفيما يلي أهم النتائج المتوصل اليها في هذه الدراسة .

نتائج الدراسة :

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة الاجابة على الاشكالية المتعلقة بدراسة تحليلية قياسية لاثر المتغيرات الاقتصادية على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 الى سنة 2017، ويمكن حصر أهم النتائج التي يتسنى لنا الخروج بها من هذه الدراسة في النقاط التالية :

- من خلال سرد النظريات الاقتصادية المفسرة لظاهرة البطالة التقليدية منها والحديثة، اتضح لنا أن هناك جدالا وعدم اتفاق بين الاقتصاديين فيما يتعلق بمفهوم وأنواع وأسباب الظاهرة، وذلك راجع للديناميكية المتسارعة والمتغيرات العشوائية التي تحدث في سوق العمل باستمرار لكون تحاليل هذه النظريات محدودة، تتم في فترة زمنية وظروف معينة، لا تطبقها الاستمرارية أو الشمولية ، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الاولى.

- أخذت الجزائر مجموعة من التدابير كاجراءات لمكافحة والحد من البطالة تمثلت في مجموعة من الاجهزة الخاصة بعملية التشغيل سواء كانت قبل الوزارة المكلفة بالعمل الاجهزة المسيرة من قبل وكالة التنمية الاجتماعية أو الصندوق الوطني للتأمين أو أجهزة دعم الشباب والتي حققت نتائج اجابية، لكن كانت أغلبها غير فعال نظرا لصعوبة التحكم في تسييرها، هذا من جهة ومن جهة أخرى المناصب التي تم توفيرها هي مناصب عمل غير دائمة وبالتالى يمكن القول أنها معروضة للزوال اذا تعرضت الدولة الى نقص في المداخيل، كون أن هذه الاجهزة تعمتد على النفقة العمومية التي مصدرها الوحيد هو العائدات من المحروقات.

- لقد عرفت معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2000) ارتفاعا حيث وصل معدل البطالة لسنة 2000 الى 28.90 % ويرجع ذلك الى نقص مداخيل الجبالية البترولية خلال هذه الفترة، وكذلك ما ترتب على برامج التكثييف والتثبيت الهيكلي التي نتج عنها حل للمؤسسات العمومية وتسريح العمال، كما تشير النتائج أيضا أن معدلات البطالة خلال الفترة (2001-2007)، سجلت انخفاضا اذ وصلت الى 13.80% سنة 2007 وذلك راجع نتيجة تطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي، الذي خصص له مبلغ 525مليار دينار جزائري، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

- تبين من الدراسة قدرة نماذج VAR عن الكشف عن السببية المتباطئة بين معدلات البطالة والمتغيرات الدراسة في الجزائر.

الاقتراحات:

- للوصول الى معدلات بطالة منخفضة وجب توجيه وترشيد النفقات العمومية عن طريق التشجيع على التمويل لانشاء مؤسسات

صغيرة ومتوسطة من شأنها توفير الشغل في الجزائر .

- يمكن القول أن معدل التضخم هو المؤثر الأول المباشر على معدلات البطالة لذا وجب الأخذ بالحسبان تغيرات هذا المعدل وتأثيرها على سوق العمل.

- ضرورة التحكم في المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر في معدلات البطالة في الجزائر .

- أهم العوامل التي أثرت سلبا على معدلات البطالة هو ضعف الأداء الاقتصادي في الجزائر لاعتمادها على عائدات المحروقات.

- نوصي الطلبة باستخدام نموذج VAR في الدراسات الاقتصادية الحديثة.

قائمة
المصادر
والمراجع

1) شلالي فارس، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة2001-2004، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004-2005.

2) براحو حاج ملياني، دور آليات دعم التشغيل ودعم الاستثمار في الحد من ظاهرة البطالة في الجزائر- دراسة تحليلية قياسيةو تنبئية-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم اقتصادية، ،جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم.

3) بن عاشور ليلى، محددات نجاح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المقامة من طرف البطالين و المدعمة بالصندوق الوطني للتأمين على البطالة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2008-2009 .

4) ثائر مطلق محمد عياصرة، **النماذج والطرق الكمية في التخطيط وتطبيقاتها في الحاسوب**، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

5) جنان سليم هلال، نبيل مهدي الجباني، أطروحات نظرية، لدور التوقعات في تحليل منحنى (Phillips) ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية،المجلد12،العدد2،سنة2010.

6) حربي محمد موسى عريفات، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006

7) حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010 .

8) دحماني محمد أدريوش، **سلسلة محاضرات في مقياس الإقتصاد القياسي**، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2012-2013.

9) شيخي محمد، **طرق الإقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات**، ط1، دار الحامد، الجزائر، 2011، 289.

10) ضيف احمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر(1989-2012)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ، 2014-2015

11) عبد القدر محمد عبد القادر عطيه، **الحديث في الإقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، د ط، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.

12) محفوظ جودة، **التحليل الإحصائي المتقدم بإستخدامSPSS**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

13) محمد يعقوبي، عنتر بوتيارة، تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على معدلات البطالة في الجزائر للفترة (1990-2010) ،مداخلة، جامعة المسيلة، قسم العلوم التجارية.

14) محمود حسين الوادي، احمد عارف العساف، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان، الأردن، الطبعة الأولى،2009

15) مختاري فيصل، العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي والآثار على السياسات الاقتصادية،المركز الجامعي اصطفى اسطنبولي، معسكر.

16) مقراني حميد، أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة و التضخم في الجزائر (1988-2012)،مذكرة لنيل شهادة الماجستير، علوم اقتصادية، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس،2014-2015.

17) حسام على داود، مبادئ الاقتصاد الكلى، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ،2010 .

18) طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر 2012/1970) أطروحة دكتورةجامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014.

19) السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولي، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان- الاردن.

20) إياد عبد الفتاح النسور، أساسيات الاقتصاد الكلي، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013.

21) احمد الاشقر، الاقتصاد الكلى،دار الثقافة للنشر والتوزيع ،عمان –الأردن.

الـــمـلاحـق

الملحق رقم 01:

ANNEE	TINF	GR	DEP	CHOM
1990	16,65	0,80	101,49	19,7
1991	25,89	-1,20	94,48	22,50
1992	31,67	1,80	98,55	24,38
1993	20,54	-2,10	101,36	26,23
1994	29,05	-0,90	103,52	27,74
1995	29,78	3,80	102,80	31,84
1996	18,68	4,10	94,18	28,61
1997	5,73	1,10	90,43	25,43
1998	4,95	5,10	99,94	26,70
1999	2,65	3,20	94,63	28,31
2000	0,34	3,82	78,72	29,77
2001	4,23	3,01	85,33	27,30
2002	1,42	5,61	90,13	25,90
2003	4,27	7,20	85,63	23,72
2004	3,96	4,30	85,59	17,65
2005	1,38	5,91	76,87	15,27
2006	2,31	1,68	73,11	12,27
2007	3,67	3,37	77,80	13,79
2008	4,86	2,36	80,74	11,33
2009	5,73	1,63	100,58	10,16
2010	3,91	3,63	92,98	9,96
2011	4,52	2,89	89,90	9,96
2012	8,89	3,37	91,62	10,97
2013	3,25	2,77	97,19	9,82
2014	2,92	3,79	101,71	10,60
2015	4,78	3,76	113,36	11,20
2016	6,40	3,30	114,27	10,20
2017	5,59	1,70	112,31	10,13

الملحق رقم 02:

Null Hypothesis: CHOM has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.861258	0.3336
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

Null Hypothesis: CHOM has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.294704	0.9134
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

Null Hypothesis: CHOM has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.622700	0.2739
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

Null Hypothesis: CHOM has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.604131	0.2813
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

Null Hypothesis: CHOM has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.552799	0.8654
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

Null Hypothesis: D(CHOM) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.666763	0.0433
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

Null Hypothesis: D(CHOM) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.678105	0.0007
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

Null Hypothesis: D(CHOM) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.745310	0.0092
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

Null Hypothesis: CHOM has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.816805	0.3527
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

Null Hypothesis: D(CHOM) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.678105	0.0007
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

Null Hypothesis: D(CHOM) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.745310	0.0092
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

Null Hypothesis: D(CHOM) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.666763	0.0433
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

Null Hypothesis: DEP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.466719	0.8161
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

Null Hypothesis: DEP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.432792	0.5514
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

Null Hypothesis: DEP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.127012	0.7145
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

Null Hypothesis: DEP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.314908	0.8623
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

Null Hypothesis: DEP has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.528180	0.5044
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

Null Hypothesis: DEP has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		0.229277	0.7452
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

Null Hypothesis: D(DEP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.899284	0.0031
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

Null Hypothesis: D(DEP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.094825	0.0003
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

Null Hypothesis: D(DEP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.155126	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

Null Hypothesis: D(DEP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 9 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.730794	0.0004
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

Null Hypothesis: D(DEP) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.219621	0.0003
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

Null Hypothesis: D(DEP) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.274699	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

Null Hypothesis: GR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.305572	0.0867
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

Null Hypothesis: GR has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.268414	0.0267
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

Null Hypothesis: GR has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.855256	0.3358
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

Null Hypothesis: GR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.214805	0.1027
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

Null Hypothesis: GR has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.159258	0.0339
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

Null Hypothesis: GR has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.383032	0.1510
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

Null Hypothesis: D(GR) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.481897	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

Null Hypothesis: D(GR) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.405662	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

Null Hypothesis: D(GR) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.541005	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

Null Hypothesis: D(GR) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 22 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-22.30236	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

Null Hypothesis: D(GR) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 9 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-9.981851	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

Null Hypothesis: D(GR) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 8 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-9.841783	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

Null Hypothesis: TINF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.774999	0.6886
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

Null Hypothesis: TINF has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.486727	0.5249
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

Null Hypothesis: TINF has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.365990	0.1555
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

Null Hypothesis: TINF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.873334	0.6403
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

Null Hypothesis: TINF has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.480189	0.5281
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

Null Hypothesis: TINF has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.349312	0.1600
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

Null Hypothesis: D(TINF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.319519	0.0011
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

Null Hypothesis: D(TINF) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.285948	0.0002
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

Null Hypothesis: D(TINF) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.283314	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

Null Hypothesis: D(TINF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.863544	0.0003
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

Null Hypothesis: D(TINF) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.386352	0.0002
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

Null Hypothesis: D(TINF) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.346713	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

الملحق رقم 03:

Vector Error Correction Estimates
Date: 05/10/19 Time: 16:04
Sample (adjusted): 1992 2017
Included observations: 26 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1
CHOM(-1)	1.000000
DEP(-1)	1.092930 (0.59225) [1.84540]
GR(-1)	-37.12133 (5.37658) [-6.90426]
TINF(-1)	-5.003944 (0.85702) [-5.83877]
C	34.94707

Error Correction:	D(CHOM)	D(DEP)	D(GR)	D(TINF)
CointEq1	0.036355 (0.00995) [3.65308]	0.070681 (0.04939) [1.43097]	0.030627 (0.01145) [2.67572]	0.055531 (0.02908) [1.90946]
D(CHOM(-1))	-0.016650 (0.20459) [-0.08138]	-1.015871 (1.01544) [-1.00042]	-0.240809 (0.23532) [-1.02335]	-0.226751 (0.59788) [-0.37926]
D(DEP(-1))	-0.017643 (0.04769) [-0.36997]	-0.180716 (0.23668) [-0.76354]	-0.003792 (0.05485) [-0.06914]	-0.142946 (0.13935) [-1.02577]
D(GR(-1))	0.424125 (0.30370) [1.39655]	1.125135 (1.50732) [0.74645]	0.195859 (0.34930) [0.56072]	0.295943 (0.88748) [0.33346]
D(TINF(-1))	0.068941 (0.06303) [1.09383]	0.229841 (0.31282) [0.73474]	0.083217 (0.07249) [1.14795]	0.122492 (0.18418) [0.66506]
C	-0.486812 (0.31268) [-1.55692]	0.385585 (1.55190) [0.24846]	0.039403 (0.35963) [0.10957]	-0.773345 (0.91373) [-0.84636]
R-squared	0.627724	0.142201	0.519853	0.357428
Adj. R-squared	0.534655	-0.072249	0.399816	0.196785
Sum sq. resids	46.70242	1150.464	61.78179	398.8252
S.E. equation	1.528110	7.584405	1.757581	4.465564
F-statistic	6.744717	0.663097	4.330781	2.224985
Log likelihood	-44.50649	-86.16012	-48.14406	-72.38795
Akaike AIC	3.885115	7.089240	4.164928	6.029842
Schwarz SC	4.175445	7.379570	4.455258	6.320172
Mean dependent	-0.475808	0.685506	0.111538	-0.780587
S.D. dependent	2.240099	7.324429	2.268679	4.982651

Determinant resid covariance (dof adj.)	6249.778
Determinant resid covariance	2188.221
Log likelihood	-247.5506
Akaike information criterion	21.19620
Schwarz criterion	22.55107

الملحق رقم 04:

System: UNTITLED
Estimation Method: Least Squares
Date: 05/10/19 Time: 16:18
Sample: 1992 2017
Included observations: 26
Total system (balanced) observations 104

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.036355	0.009952	3.653079	0.0005
C(2)	-0.016650	0.204592	-0.081380	0.9353
C(3)	-0.017643	0.047687	-0.369975	0.7124
C(4)	0.424125	0.303695	1.396548	0.1664
C(5)	0.068941	0.063027	1.093834	0.2773
C(6)	-0.486812	0.312677	-1.556916	0.1234
C(7)	0.070681	0.049394	1.430971	0.1563
C(8)	-1.015871	1.015444	-1.000421	0.3201
C(9)	-0.180716	0.236683	-0.763537	0.4474
C(10)	1.125135	1.507318	0.746449	0.4576
C(11)	0.229841	0.312820	0.734739	0.4646
C(12)	0.385585	1.551897	0.248461	0.8044
C(13)	0.030627	0.011446	2.675724	0.0090
C(14)	-0.240809	0.235315	-1.023348	0.3092
C(15)	-0.003792	0.054848	-0.069136	0.9451
C(16)	0.195859	0.349300	0.560718	0.5766
C(17)	0.083217	0.072492	1.147952	0.2544
C(18)	0.039403	0.359631	0.109566	0.9130
C(19)	0.055531	0.029082	1.909464	0.0598
C(20)	-0.226751	0.597875	-0.379261	0.7055
C(21)	-0.142946	0.139355	-1.025766	0.3081
C(22)	0.295943	0.887482	0.333464	0.7397
C(23)	0.122492	0.184183	0.665056	0.5079
C(24)	-0.773345	0.913730	-0.846361	0.3999

Determinant residual covariance	2188.221

Equation: D(CHOM) = C(1)*(CHOM(-1) + 1.09292956715*DEP(-1) - 37.121332047*GR(-1) - 5.00394375181*TINF(-1) + 34.9470707961) + C(2)*D(CHOM(-1)) + C(3)*D(DEP(-1)) + C(4)*D(GR(-1)) + C(5)*D(TINF(-1)) + C(6)
Observations: 26

R-squared	0.627724	Mean dependent var	-0.475808
Adjusted R-squared	0.534655	S.D. dependent var	2.240099
S.E. of regression	1.528110	Sum squared resid	46.70242
Durbin-Watson stat	1.963042		

الملحق رقم 05:

Vector Autoregression Estimates
Date: 05/10/19 Time: 19:18
Sample (adjusted): 1991 2017
Included observations: 27 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	CHOM	DEP	GR	TINF
CHOM(-1)	0.998201	-0.288104	0.089119	0.020522
	(0.04450)	(0.20363)	(0.05371)	(0.12707)
	[22.4313]	[-1.41483]	[1.65941]	[0.16150]
DEP(-1)	0.059320	0.751812	0.017578	0.017568
	(0.03173)	(0.14519)	(0.03829)	(0.09060)
	[1.86960]	[5.17819]	[0.45906]	[0.19391]
GR(-1)	-0.876893	-1.101169	0.118998	-1.788760
	(0.17376)	(0.79510)	(0.20970)	(0.49615)
	[-5.04672]	[-1.38495]	[0.56748]	[-3.60526]
TINF(-1)	-0.055683	0.001238	-0.131885	0.616199
	(0.04588)	(0.20993)	(0.05537)	(0.13100)
	[-1.21374]	[0.00590]	[-2.38202]	[4.70378]
C	-2.791678	32.27335	0.456152	6.320411
	(3.11245)	(14.2424)	(3.75627)	(8.88751)
	[-0.89694]	[2.26600]	[0.12144]	[0.71116]
R-squared	0.970545	0.671182	0.357391	0.833329
Adj. R-squared	0.965190	0.611397	0.240553	0.803026
Sum sq. resids	49.89744	1044.821	72.67527	406.8488
S.E. equation	1.506010	6.891434	1.817532	4.300364
F-statistic	181.2278	11.22657	3.058860	27.49922
Log likelihood	-46.60213	-87.66416	-51.67856	-74.93150
Akaike AIC	3.822380	6.864012	4.198412	5.920852
Schwarz SC	4.062350	7.103981	4.438382	6.160822
Mean dependent	18.95344	93.61914	2.926646	8.940280
S.D. dependent	8.071896	11.05494	2.085611	9.689476

Determinant resid covariance (dof adj.)	6214.097
Determinant resid covariance	2739.137
Log likelihood	-260.1032
Akaike information criterion	20.74839
Schwarz criterion	21.70827

الملحق رقم 06:

System: UNTITLED
Estimation Method: Least Squares
Date: 05/11/19 Time: 05:02
Sample: 1991 2017
Included observations: 27
Total system (balanced) observations 108

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.998201	0.044500	22.43133	0.0000
C(2)	0.059320	0.031728	1.869600	0.0649
C(3)	-0.876893	0.173755	-5.046717	0.0000
C(4)	-0.055683	0.045877	-1.213742	0.2281
C(5)	-2.791678	3.112453	-0.896938	0.3722
C(6)	-0.288104	0.203631	-1.414829	0.1606
C(7)	0.751812	0.145188	5.178189	0.0000
C(8)	-1.101169	0.795096	-1.384951	0.1696
C(9)	0.001238	0.209932	0.005896	0.9953
C(10)	32.27335	14.24245	2.265998	0.0259
C(11)	0.089119	0.053705	1.659407	0.1006
C(12)	0.017578	0.038292	0.459061	0.6473
C(13)	0.118998	0.209697	0.567475	0.5718
C(14)	-0.131885	0.055367	-2.382016	0.0194
C(15)	0.456152	3.756272	0.121437	0.9036
C(16)	0.020522	0.127069	0.161500	0.8721
C(17)	0.017568	0.090600	0.193906	0.8467
C(18)	-1.788760	0.496152	-3.605262	0.0005
C(19)	0.616199	0.131001	4.703778	0.0000
C(20)	6.320411	8.887512	0.711156	0.4789
Determinant residual covariance		2739.137		

Equation: CHOM = C(1)*CHOM(-1) + C(2)*DEP(-1) + C(3)*GR(-1) + C(4)
*TINF(-1) + C(5)
Observations: 27

R-squared	0.970545	Mean dependent var	18.95344
Adjusted R-squared	0.965190	S.D. dependent var	8.071896
S.E. of regression	1.506010	Sum squared resid	49.89744
Durbin-Watson stat	2.191684		

الملخص

هدفت الدراسة الى دراسة اثر المتغيرات الاقتصادية على البطالة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2017، باعتبارها أهم التحديات التي يواجهها العالم حيث تشكل ظاهرة متفاوتة تقل وترتفع وذلك حسب درجة تطور الدول وتقدمها: كما تعد الجزائر من بين الدول التي تسعى الى تحقيق تنمية شاملة من خلال السياسات وتطبيق برامج الإصلاحات، ... الخ

واعتمدنا في الجانب النظري في الفصل الأول على توضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بالبطالة وأهم النظريات المفسرة لها، كما أوضح مختلف المتغيرات التي تؤثر في هاته الظاهرة (معدل التضخم، النمو الاقتصادي والنفقات العمومية مع التطرق الى بض الدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع الدراسة.

ولبلوغ هذا الهدف بشكل أدق تم الاعتماد على بيانات قاعدة البنك الدولي والتطرق الى بناء نموذج قياسي ملائم لدراسة العلاقة بين المتغيرات من خلال عدة اختبارات قياسية.

تم التوصل الى ان السلاسل الزمنية للمتغيرات مختلفة في درجة الاستقرارية بالإضافة الى عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات وبالتالي التوجه الى نموذج أشعة الانحدار الذاتي VAR ومن خلال مختلف الاختيارات وجد ان النموذج مقبول احصائيا (الدائرة الوحدوية، عدم وجود مشاكل القياس)

توصلت الدراسة الى وجود أثر على البطالة بواسطة مختلف المتغيرات حيث استنتجنا وجود أثر في المدى القصير وتتجه تلقائيا الى المدى الطويل

الكلمات المفتاحية

معدل البطالة، متغيرات الاقتصادية الكلية، الجزائر، نموذج أشعة الانحدار الذاتيVAR .

Résumé

L'étude visait à examiner l'effet des variables économiques sur le chômage dans l'économie algérienne de 1990 à 2017, en tant que défis majeurs du monde, où le phénomène est varié et faible, en fonction du degré de développement et de progrès des pays: l'Algérie fait partie des pays qui cherchent à réaliser le développement complet de Par des politiques et la mise en œuvre de programmes de réforme, etc.

La partie théorique du premier chapitre explique les différents concepts liés au chômage et les théories les plus importantes, ainsi que les diverses variables qui influent sur ce phénomène (taux d'inflation, croissance économique et dépenses publiques), en se référant à des études antérieures sur le sujet étudié.

Pour atteindre cet objectif plus précisément, les données de la Banque reposaient sur la construction d'un modèle standard approprié pour étudier la relation entre les variables au moyen de plusieurs tests standard.

Il a été constaté que les séries temporelles des variables différaient par le degré de stabilité, en plus de l'absence de corrélation commune entre les variables et donc de la direction du modèle du VAR d'auto-régression et de choix différents selon le modèle statistiquement acceptable (cercle unitaire,

L'étude a révélé qu'il existait un effet sur le chômage selon diverses variables. Nous avons donc conclu qu'il y avait un effet à court terme et que nous allions automatiquement à long terme.

les mots clés

Taux de chômage, variables macroéconomiques, Algérie, modèle d'auto-régression VAR.